قضيـة فلسطـين

١٩٧٩-١٩٩٠

نشـرة أعـدت للّجنـة المعنيـة
بممارسـة الشعـب الفلسـطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف،
وبتوجيـه منهـا

الأمـم المتحـدة
نيويورك، ١٩٩١

المحتويات

	الصفحة
مقدمة	١
أولا - الاحداث السياسية الرئيسية والجهود المبذولة في سبيل إيجاد حل سلمي لقضية فلسطين	٥
الف - معاهدة السلام المبرمة في آذار/مارس ١٩٧٩ بين مصر واسرائيل	٥
باء - غزو اسرائيل للبنان في عام ١٩٨٢ وغيرها من أعمال العنف الموجهة ضد الفلسطينيين خارج الاراضي الفلسطينية المحتلة	٧
جيم - الدعوة إلى عقد مؤتمر سلام دولي للشرق الاوسط	١١
دال - قرارات المجلس الوطني الفلسطيني لعام ١٩٨٨	١٧
هاء - الجهود التي بذلت في عام ١٩٨٩ في سبيل إيجاد تسوية لقضية فلسطين عن طريق المفاوضات	١٩
ثانيا - الاحتلال الاسرائيلي وكفاح الشعب الفلسطيني من أجل تقرير مصيره	٢٤
الف - توطيد الاحتلال العسكري	٢٦
باء - المستوطنات الإسرائيلية ومركز القدس	٢٨
جيم - احتياز الاراضي والموارد المائية	٣٣
دال - انتهاكات حقوق الإنسان	٣٦
هاء - الانتفاضة والحاجة إلى ضمان حماية الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال الاسرائيلي	٤١

المحتويات (تابع)

الصفحة

ثالثا - احوال المعيشة في الارض الفلسطينية المحتلة ٥٤

رابعا - تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ٦٤

خامسا - خلاصة ٧٣

قائمة الجداول

الجدول ١ - السكان الفلسطينيون في الارض الفلسطينية المحتلة (تقديرات وإسقاطات ٥٨

الجدول ٢ - مستشفيات القطاع العام في الضفة الغربية وقطاع غزة ٦١

الجدول ٣ - اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى الاونروا ٦٦

الجدول ٤ - السكان الفلسطينيون في عدد مختار من البلدان والمناطق (تقديرات) ٦٧

الخرائط

١ - الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ..... ٤

٢ - المستوطنات الاسرائيلية المنشأة في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ..... ٣٠

٣ - القدس بعد الاحتلال والتوسيع منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ..... ٣٥

مقدمة

تقدم هذه النشرة موجزا شاملا لبعض من التطورات الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٩ إلى ١٩٩٠ وقد صدرت في وقت سابق ، كراسة عن قضية فلسطين ، تم إعدادها للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحت إشرافها . وهي تتناول معالجة هذه القضية حتى أواخر السبعينات[1] .

وتعتبر قضية فلسطين واحدة من أقدم النزاعات الدولية التي شهدها هذا القرن وأكثرها صعوبة . وفي الأمم المتحدة ، تم التصدي لهذه المسألة في الأمل خلال الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة التي عقدت في نيسان/ابريل ١٩٤٧ . وفي وقت لاحق من ذلك العام ، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ ، وفيه طلبت إلى مجلس الأمن أن يعمل على تنفيذ "مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي" الذي يقضي بإنشاء دولتين مستقلتين عربية ويهودية وإقامة نظام دولي خاص لمدينة القدس . وتبع ذلك إعلان إقامة دولة اسرائيل واندلاع أول حرب عربية إسرائيلية في عام ١٩٤٨ . وفي ذلك العام ، جرى ، في سياق النزاع المسلّح ، أول تشريد واسع النطاق للفلسطينيين ، أدى إلى فقدانهم لمنازلهم وممتلكاتهم وإلى نشوء ظروف من المحن والمجاعة في صفوف اللاجئين . وقررت الجمعية العامة في قرارها ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ أنّ اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم والعيش بسلام مع جيرانهم ينبغي أن يسمح لهم بأن يفعلوا ذلك في أقرب تاريخ ممكن وأنه يجب أن يتم التعويض عن ممتلكات الاشخاص الذين يختارون عدم العودة . وحمل ثاني هروب للفلسطينيين على نطاق واسع في عام ١٩٦٧ عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية ، بما في ذلك القدس الشرقية ، وقطاع غزة عقب اندلاع الحرب . وقد طلب مجلس الأمن في قراره ٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٧٦ من حكومة إسرائيل ضمان سلامة ورفاه وأمن سكان المناطق التي جرت فيها العمليات العسكرية وأن تسهّل عودة السكان الذين هربوا من تلك المناطق منذ اندلاع الحرب . وسعى مجلس الامن والجمعية العامة وكل من الامناء العامون طوال عقود إلى إيجاد حل سياسي لقضية فلسطين وإلى تعزيز صيانة السلم والامن في المنطقة

لقد حملت تطورات عديدة هامة أثناء الفترة الواقعة بين ١٩٧٩ و ١٩٩٠ ، على الصعيد الدولي والمحلي ، من بينها احداث أدت إلى شفاقم محنة الفلسطينيين وجهود حفظت الأمل في التوصل إلى إيجاد حل عادل للنزاع العربي الإسرائيلي الذي تقع قضية

فلسطين منه في الصميم ، نذكر من ذلك ، على سبيل المثال ، ان معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التي وقّعت في عام ١٩٧٩ ، عقدت دون مشاركة الفلسطينيين . وفي عام ١٩٨٢ ، أسفر غزو إسرائيل الساحق للبنان عن وقوع خسائر كبيرة في الأرواح بين اللاجئين الفلسطينيين الموجودين هناك وأدى إلى جلاء القوات الفلسطينية إلى بلدان اخرى وتوطد الاحتلال العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة ، بما في ذلك القدس ، باطراد من خلال توسع أنشطة إسرائيل الاستيطانية واستملاكها للاراضي ولموارد المياه وضم القدس المحتلة منذ عام ١٩٦٧ إلى إسرائيل ، واتخاذ التدابير القمعية العنيفة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين .

وخلال الثمانينات استمر اللاجئون الفلسطينيون المرتبطون بحربي عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ في العيش في ظروف خطيرة تبعث على الأسى في كثير من الاحيان . ومن الجدير بالذكر أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) قد أنشئت من قبل الجمعية العامة في عام ١٩٤٩ بغية مساعدة اللاجئين الذين فقدوا ديارهم وأسباب عيشهم نتيجة للنزاع العربي - الإسرائيلي في فلسطين في عام ١٩٤٨ وذلك ريثما يتم إيجاد حل لمشكلتهم . وفي الفترة الواقعة بين ١٩٧٩ و ١٩٩٠ ، انحسرت الآمال في عودة اللاجئين إلى ديارهم ، ولا سيما بسبب تكرر تشريد الفلسطينيين وإبعادهم من الأراضي المحتلة بما فيها القدس ، وتدفق المستوطنين الإسرائيليين على نطاق واسع إلى الأراضي الفلسطينية وتنفيذ سياسات تمييزية بحق الفلسطينيين فيما يتصل بالإقامة والعودة وجمع شمل العائلات . وقد تناولت لجنة مجلس الأمن التي أنشئت بموجب قراره ٤٤٦ (١٩٧٩) ، في تقريرها الصادر بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، ما يتعرض له السكان العرب من ضغوط مستمرة لإرغامهم على الهجرة بغية إفساح المجال للمستوطنين الجدد ، وذلك نتيجة للسياسة الاستيطانية التي تنتهجها السلطات المحتلة . وقد رفضت الجمعية العامة المرة تلو المرة أي خطط وأعمال توجد ظروفا تؤدي إلى تشريد الفلسطينيين وإخراجهم الجماعي من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، كما حثت الأمين العام على اتخاذ التدابير الفعّالة اللازمة لضمان سلامة وأمن اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة فضلا عن تمتعهم بالحقوق القانونية وحقوق الإنسان ريثما يتم انسحاب القوات الاسرائيلية . ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ ، أقرت الجمعية العامة أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين العرب ناجمة عن إنكار حقوقهم غير القابلة للتصرف بموجب ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان

وانفجرت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وترتب عليها قيام الشعب الفلسطيني منذ ذلك الحين بذل تضحيات هائلة وتعرضه لمحن قاسية . وقد اكدت هذه الانتفاضة ضرورة تكثيف الجهود لإيجاد حل سياسي للنزاع العربي - الاسرائيلي ولقضية فلسطين . وفي عام ١٩٨٨ ، اعلن المجلس الوطني الفلسطيني استقلال دولة فلسطين عن أساس قرار التقسيم الذي أصدرته الامم المتحدة في عام ١٩٤٧ ، واضطلع بمبادرة سلمية حظيت بدعم عالمي شامل . وبدأت منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة حوار دام ما يزيد عن عام واحد . وفي اثناء الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة عام ١٩٨٩ أيّد عدد لم يسبق له مثيل من الدول الاعضاء في الامم المتحدة الدعوة التي أُطلقت منذ عام ١٩٨٣ لعقد مؤتمر دولي للسلام بشأن الشرق الاوسط .

وطوال الفترة قيد النظر ، ظل الاحتلال العسكري للأراضي الفلسطينية ينطوي على عدم امتثال إسرائيل للقانون الدولي التعاهدي ، ولقرارات الامم المتحدة والمبادئ الإنسانية ، وازدياد انتهاك حقوق الإنسان وتدهور ظروف معيشة الشعب الفلسطيني . ونتيجة لذلك حدث تصاعد هائل في الشماشينات في متطلبات تأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني بما في ذلك في مجال المساعدة الاقتصادية .

وإن انتهاكات السلطة المحتلة لاحكام القانون الدولي الإنساني ، كاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب المبرمة بتاريخ ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، وتحمي عادة اتفاقية جنيف الرابعة ، وعدم توفر آلية لضمان سلامة وحماية الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، هي أمور ظلت تتطلب الاهتمام العاجل من جانب الامم المتحدة في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٩٠ . وإلى هذا الحين لم ينجح المجتمع الدولي في إقناع إسرائيل ، التي هي طرف متعاقد سام في اتفاقية جنيف الرابعة ، بقبول انطباق هذه الاتفاقية وقواعد اخرى ذات صلة من قواعد القانون الدولي على الاراضي الفلسطينية المحتلة . ولم يحرز اي تقدم نحو تحقيق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، الامر الذي يسهم في تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط .

الاراضي التي تحتلها إسرائيل
منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧

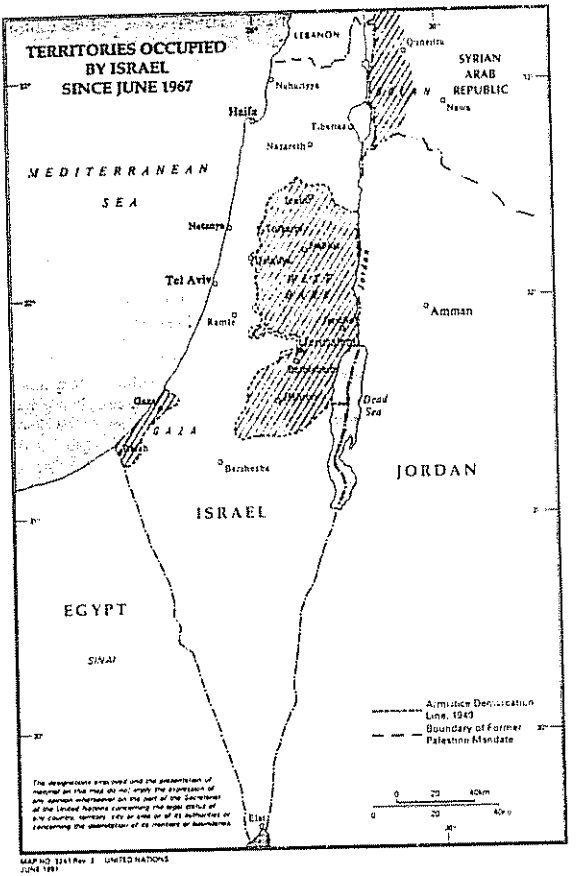

بالاستناد إلى الخريطة رقم ٣٢٤٣ ، التنقيح ١ ،
الامم المتحدة ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٥

٨٦١٦ز(٩١)

أولا - الاحداث السياسية الرئيسية والجهود المبذولة في سبيل إيجاد حل سلمي لقضية فلسطين

ألف - معاهدة السلام المبرمة في آذار/مارس ١٩٧٩ بين مصر واسرائيل

حين اشتبت حرب عام ١٩٦٧ ، كانت اسرائيل قد احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء . وقبل الاحتلال الاسرائيلي ، كانت الضفة الغربية ، بما فيها القدس الشرقية ، منذ حرب ١٩٤٨ خاضعة لحكم الاردن ، وكان قطاع غزة تحت الإدارة المصرية . وبعد مرور ما يزيد على ١٠ سنوات من الاحتلال العسكري ، فرضت اسرائيل قوانينها وقضاءها ونظمها الإدارية على القدس الشرقية (في عام ١٩٨٠) وعلى مرتفعات الجولان (في عام ١٩٨١) ، وذلك سعيا منها لتغيير طابع هذه الاراضي ومركزها على الرغم من الاحتجاجات الدولية فيما يتعلق بعدم شرعية هذه الاعمال . واندلعت الحرب مرة أخرى في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ ، عندما قامت القوات المصرية في قطاع قناة السويس والقوات السورية في مرتفعات الجولان بمهاجمة المواقع الاسرائيلية . وفي كانون الأول/ديسمبر من العام ذاته ، تم عقد مؤتمر سلام بشأن الشرق الأوسط في جنيف ، لفترة وجيزة ، برعاية الأمم المتحدة والرئاسة المشتركة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وبحضور مصر واسرائيل والاردن . وفي ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩ ، تم التوقيع على معاهدة سلام بين مصر واسرائيل أدت إلى إزالة المستوطنات الاسرائيلية المنشأة في شبه جزيرة سيناء وعودة جميع الاراضي المصرية المحتلة وتطبيع العلاقات بين البلدين .

وفي خضم الجهود المتطاولة التي بذلت من أجل دعوة مؤتمر السلام لعام ١٩٧٣ إلى الإنعقاد من جديد في جنيف قام السيد أنور السادات ، رئيس جمهورية مصر العربية ، بزيارة القدس ، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ وألقى كلمة أمام البرلمان الاسرائيلي في اليوم التالي . وجرت على إثر ذلك ، مفاوضات بين مصر واسرائيل بمشاركة كاملة من جانب الولايات المتحدة أفضت إلى عقد اتفاقات كامب ديفيد في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ . وتتألف الاتفاقات من إطارين ، ويتعلق أحدهما بالسلم في الشرق الأوسط ، ويتعلق الآخر بعقد معاهدة سلام بين الطرفين الموقعين . ويتضمن الإطار المتعلق بالسلم في الشرق الأوسط صيغة لإجراء مفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلي الشعب الفلسطيني بشأن إيجاد حل للمسألة الفلسطينية في جميع جوانبها ، مع

الاعتراف بحقوق الفلسطينيين المشروعة ومتطلباتهم العادلة ، كما يتضمن ترتيبات انتقالية من شانها أن تؤدي إلى منح سكان الضفة الغربية وقطاع غزة حكما ذاتيا كاملا ويقضي إطار العمل بانه من أجل منح السكان حكما ذاتيا كاملا بموجب هذه الترتيبات يتعين على الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الانسحاب بمجرد قيام سكان هذه المناطق باختيار الحكم الذاتي من خلال انتخابات حرة لتحل محل الحكومة العسكرية القائمة . وفضلا عن ذلك ، فإنه متى اقيمت سلطة الحكم الذاتي (المجلس الإداري) في الضفة الغربية وغزة واخذت في مباشرة اعمالها ، تبدأ فترة انتقالية امدها خمسة اعوام وينبغي أن تجرى ، في أقرب وقت ممكن ، وفي موعد لا يتجاوز ، مع ذلك ، العالم الثالث من بدء الفترة الانتقالية ، مفاوضات لتحديد المركز النهائي للضفة الغربية وغزة وبهذه الطريقة ، يشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم .

وقد رفض الفلسطينيون صيغة كامب ديفيد ، قائلين إنها تحرمهم من حقوقهم الاصلية والطبيعية بما في ذلك حقهم في تقرير المصير ، وانها وضعت دون مشاركة الشعب الفلسطيني وخلافا لرغباته . واضافوا أن الموافقة على فترة انتقالية امدها خمسة اعوام تعتبر بمثابة إضفاء للشرعية على استمرار الاحتلال الاسرائيلي والسماح لاسرائيل بأن تغير إلى الابد الطبيعة الجغرافية والديموغرافية للاراضي الفلسطينية المحتلة . هذا فضلا عن أنه لم يرد في الصيغة أي ذكر لمركز القدس أو لدور منظمة التحرير الفلسطينية . وتتضمن اتفاقات كامب ديفيد ثلاث رسائل بشأن القدس تنص على مواقف مصر واسرائيل والامم المتحدة في هذا الصدد .

وأصدر مؤتمر القمة العربي التاسع الذي عُقد في بغداد من ٢ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ بيانا مفاده أن الاتفاقين اللذين وُقعا في مؤتمر كامب ديفيد يمسان حقوق الشعب الفلسطيني والامة العربية والاراضي العربية المحتلة . وقد قرر مؤتمر القمة عدم الموافقة على الاتفاقين كما رفض كل ما يترتب عليهما من آثار . وفضلا عن ذلك ، فقد اكد المؤتمر على التزام الامة العربية بسلم عادل يقوم على انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية ، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

وأعلنت الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٣٤ باء المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ أن اتفاقات كامب ديفيد وغيرها من الاتفاقات باطلة من حيث ايهامها ظاهريا

بانها تحدد مستقبل الشعب الفلسطيني والاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . واشارت الجمعية العامة واكدت من جديد انه ينبغي لاية اتفاقات من هذا القبيل ، من أجل أن تكون صحيحة ، أن يتم إبرامها ضمن إطار الامم المتحدة وميثاقها وقراراتها على أساس نيل الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف وممارسته لهذه الحقوق كاملة دون نقصان ، بما في ذلك الحق في العودة إلى أراضيه وفي الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية في فلسطين ، وباشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فيها .

باء - غزو اسرائيل للبنان في عام ١٩٨٢ وغيرها
من أعمال العنف الموجهة ضد الفلسطينيين
خارج الاراضي الفلسطينية المحتلة

تصاعد التوتر على طول الحدود اللبنانية الاسرائيلية في عام ١٩٧٣ . وهاجمت اسرائيل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان قائلة بانها تفعل ذلك انتقاما للغارات التي شنها الفدائيون الفلسطينيون على أراضيها من لبنان . وبناء على طلب من الحكومة اللبنانية ، ووفقا لقرار من مجلس الامن ، اضطلعت هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في نيسان/ابريل من العام ذاته بعملية مراقبة لوقف إطلاق النار في القطاع الاسرائيلي اللبناني . وتشكلت ، في آذار/مارس ١٩٧٨ قوة أخرى لحفظ السلم تابعة للامم المتحدة وذلك بعد أن غزت القوات الاسرائيلية جنوب لبنان حتى نهر الليطاني إثر قيام فرقة مغاوير فلسطينية بشن غارة داخل اسرائيل أسفرت عن مقتل ٣٦ اسرائيليا و ٨ من المغاوير . وقد طلب مجلس الامن من اسرائيل أن توقف فورا عملياتها العسكرية الموجهة ضد سلامة لبنان الإقليمية والتي أسفرت عن مقتل ما يزيد عن ١٠٠٠ شخص من المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين ، وكما انشا قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) للتاكد من انسحاب القوات الاسرائيلية ، وإعادة السلم والامن الدوليين ، ومساعدة الحكومة اللبنانية على العمل على فرض سلطتها النافذة من جديد في المنطقة . ومع ذلك فقد احتفظت اسرائيل بالسيطرة على قطاع من الارض يبلغ عرضه نحو خمسة أميال على امتداد الحدود الاسرائيلية - اللبنانية .

وازدادت حدة التوتر مرة أخرى في المنطقة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٢ . وعلى الرغم من الاحتجاجات الدولية ، قامت اسرائيل بضم القدس الشرقية إليها في تموز/يوليه ١٩٨٠ ، وبضم مرتفعات الجولان السورية إليها في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ . وفي تموز/يوليه من العام ذاته ، شنت اسرائيل سلسلة من الغارات الجوية الاستباقية ضد الاهداف الفلسطينية في لبنان ، وقامت منظمة التحرير

الفلسطينية بإطلاق نيران المدافع والصواريخ من لبنان على شمال اسرائيل وبعد أن أدى القصف الجوي الإسرائيلي الواسع النطاق للمواقع الفلسطينية في شمال لبنان لمقر منظمة التحرير الفلسطينية الواقع في منطقة مكتظة بالسكان في وسط مدينة بيروت إلى مقتل أكثر من ٣٠٠ شخص وإيقاع إصابات كبيرة ، أعرب مجلس الأمن ، في ١٧ و ٢١ تموز/يوليه ١٩٨١ بالاجماع عن قلقه البالغ إزاء فداحة الخسائر اللاحقة بالارواح وبحالة التدمير الحاصل .

وقد قام وسيط من الولايات المتحدة بالتفاوض من أجل وقف إطلاق النار مع اسرائيل وبصورة غير مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وبدأ سريان وقف إطلاق النار في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١ . وخفت الهجمات الصادرة من لبنان وانطلق المفاوضون بعمليتين هجوميتين من الأراضي الاردنية في ١١ آب/أغسطس ١٩٨١ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ وعقب الغارات الجوية الاسرائيلية على قواعد منظمة التحرير الفلسطينية الواقعة قرب بيروت في نيسان/ابريل وأيار/مايو ١٩٨٢ ، وقيام قوات منظمة التحرير الفلسطينية بقصف شمال اسرائيل بالقنابل من لبنان ، اعتبرت اسرائيل محاولة اغتيال سفير اسرائيل لدى المملكة المتحدة في لندن في ٣ حزيران/يونيه على يد جماعة فلسطينية لا تنتمي إلى منظمة التحرير الفلسطينية انتهاكا لاتفاق وقف إطلاق النار مبررا لغزوها لبنان على نطاق كبير .

وفي ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، وعقب يومين من تبادل إطلاق النار بشكل مكثف في جنوب لبنان وعبر الحدود الإسرائيلية اللبنانية ، دخلت القوات الاسرائيلية الاراضي اللبنانية بعدتها وعديدها بقصد إقامة منطقة أمنية كبيرة في جنوب لبنان وقد اكتسحت القوات الاسرائيلية مواقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أو تخطتها ، ووصلت إلى بيروت وأحاطت بها وفرضت عليها الحصار .

وعقد مجلس الأمن اجتماعات طوال أشهر حزيران/يونيه وتموز/يوليه وآب/أغسطس من عام ١٩٨٢ ، فيما كانت الأعمال العدائية مستمرة ، وطلب على وجه الاستعجال وقف جميع الأنشطة العسكرية الجارية داخل لبنان وعبر الحدود ، وطالب اسرائيل بسحب جميع قواتها العسكرية فورا ودون أي قيد أو شرط إلى حدود لبنان المعترف بها دوليا ، كما طالب باحترام حقوق السكان المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين في وقت الحرب ولكن ، عوضا عن ذلك أخضعت اسرائيل بيروت لقصف شديد بنيران المدفعية الثقيلة ، وغارات قاصفة مكثفة واحتلال تدريجي لها وفي ١ آب/أغسطس ١٩٨٢ ، أذن مجلس الأمن للأمين العام بنشر مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة لرصد الحالة في بيروت وضواحيها ، وبدأ نفاذ وقف إطلاق النار في ١٢ آب/أغسطس .

وفي وقت لاحق من ذلك الشهر ، أبرمت فرنسا وايطاليا والولايات المتحدة اتفاقا مع لبنان بغيسة اشتراك قواتها في تشكيل قوة متعددة الجنسيات لمساعدة القوات المسلحة اللبنانية في الاضطلاع بعملية إخراج المسلحين الفلسطينيين الموجودين في منطقة بيروت إلى خارج لبنان بانتظام . واكتمل إجلاء ما يربو تعدادهم عن ١٤٦٠٠ من العناصر المسلحة الفلسطينية من منطقة بيروت في ١ أيلول/سبتمبر . كما تم سحب آخر عناصر القوة المتعددة الجنسيات في ١٣ أيلول/سبتمبر . وازدادت حدة التوتر كثيرا في اليوم التالي إثر مقتل السيد بشير الجميل ، رئيس لبنان المنتخب ، وعدة أشخاص آخرين من جراء انفجار قنبلة في بيروت . وفي اليوم التالي ، ١٥ أيلول/سبتمبر ، احتلت الوحدات الاسرائيلية مواقع جديدة في المنطقة . وأدان مجلس الامن بالإجماع عمليات الغزو الاسرائيلي لبيروت بوصفها خرقا لاتفاقات وقف إطلاق النار ولقراراته ، وطلب عودة اسرائيل فورا إلى المواقع التي كانت فيها قبل ١٥ أيلول/سبتمبر .

وفي مساء يوم ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، دخلت عناصر مسلحة لبنانية مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين الواقعين في ضواحي بيروت ، وكانت خاضعة في ذلك الحين للاحتلال الاسرائيلي . وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ، أفاد المراقبون بأنهم عثروا على مئات من القتلى من الرجال والنساء والاطفال الذين تعرض البعض منهم للتمثيل بجثثهم ، ويبدو أن العديد منهم قتلوا بينما كانوا يحاولون الهرب . وقد دمرت المنازل وسكانها لا يزالون فيها ، وبدا كذلك أنه توجد مقبرة جماعية تقع على تخوم أحد مخيمي اللاجئين . وقد أدان مجلس الامن ، كما أدانت الجمعية العامة في جلسة عقدتها في دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة ، ما وصف بأنه المجزرة "الإجرامية" التي حلت بالمدنيين الفلسطينيين في بيروت .

وبدأ انسحاب القوات الاسرائيلية من منطقة بيروت في أواخر عام ١٩٨٣ . بيد أن القتال ظل مستمرا . وطلب مجلس الامن إلى الاطراف المعنية قبول وقف إطلاق النار فورا ودعاها إلى تسوية خلافاتها بالطرق السلمية حصرا . وفي ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ، استقل السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وزهاء ٤٠٠٠ فلسطيني ، سفن يونانية من مرفأ طرابلس في شمال لبنان . وقبل الامين العام ، بعد مشاورات أجراها مع أعضاء مجلس الامن ، الطلب المقدم إليه برفع علم الامم المتحدة على السفن التي تولت عملية الجلاء ، بوصف ذلك اتفاقا انسانية .

واتخذت منظمة التحرير الفلسطينية مقرا جديدا لها في تونس ، وكانت آنذاك موقع مقر جامعة الدول العربية . وفي السنوات التي أعقبت ذلك ، عمدت اسرائيل مرتين

إلى شن هجمات على وجود منظمة التحرير الفلسطينية هناك . وأدان مجلس الامن بقوة ، في قراره ٥٧٢ (١٩٨٥) المؤرخ في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، العمل العدواني المسلح الذي شنته اسرائيل على الاراضي التونسية في يوم ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، بعد أن لاحظ يقلق أن الهجوم الاسرائيلي قد تسبب في وقوع خسائر جسيمة في الارواح وأضرار مادية ضخمة . وفي أعقاب العمل العدواني الجديد الذي ارتكبته اسرائيل في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ على سيادة تونس وسلامتها الإقليمية وتسبب في وقوع خسائر في الارواح ، وبخاصة اغتيال السيد خليل الوزير الذي يشغل المرتبة الثانية في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، أدان مجلس الامن بقوة هذا العدوان في قراره ٦١١ (١٩٨٨) المؤرخ في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، وحث الدول الاعضاء على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع حدوث مثل هذه الأعمال .

وفي غضون ذلك ، أصدر رئيس مجلس الامن ، في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، بيانا أعرب فيه أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء استمرار تصاعد العنف في بعض أجزاء لبنان ، ضد السكان المدنيين ، وبوجه خاص في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وما حولها . وطلب أعضاء المجلس من الأطراف المعنية إعلان وقف النار الفوري والسماح بالدخول إلى المخيمات لأغراض انسانية . وفي خلال الأيام التي تلت ذلك ، وصلت المعونة الغذائية إلى الفلسطينيين .

وبالرغم من المطالبات الدولية بانسحاب جميع القوات الاسرائيلية بدون أي قيد أو شرط من جميع الأراضي اللبنانية ، تمسكت اسرائيل باحتلالها لبعض أجزاء جنوب لبنان باعتبارها منطقة أمنية ، تعمل فيها على دعم القوات اللبنانية ذات الوجود الواقعي ، والتي يطلق عليها اسم "جيش جنوب لبنان" . وظلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عاجزة عن توسيع نطاق عملياتها حتى حدود خط الهدنة ، على نحو ما هو وارد في قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ . وبالنظر إلى هذه الحالة غير المستقرة ، واصل مجلس الامن تمديد ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان كل ستة أشهر ، كما أن الجمعية العامة دأبت طيلة عقد الثمانينات على إدانة عدوان اسرائيل وسياساتها وممارساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارج هذه الأراضي .

جيم - الدعوة إلى عقد مؤتمر سلام دولي للشرق الاوسط

أثناء الفترة المستعرضة ، ١٩٧٩ - ١٩٩٠ ، ظهر عدد من الاقتراحات الرامية إلى إحلال السلم في الشرق الاوسط ، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام . بيد أن مجلس الامن لا يزال عاجزا عن إحراز تقدم نحو إيجاد تسوية شاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي . كما أن مجلس الامن لم يبحث توصيات حل قضية فلسطين التي وضعتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقريرها الاول لعام ١٩٧٦ ، الذي ركز على الحق في العودة والحق في تقرير المصير ، وعلى الاستقلال الوطني والسيادة . وفي ٢٨ حزيران/يونيه ، قدمت مصر وفرنسا مشروع قرار أعاد تأكيد حق جميع الدول في المنطقة في الوجود والامن وفقا لقرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، كما أعاد تأكيد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حق تقرير المصير بكل ما يترتب عليه من آثار . ولم يطرح المشروع للتصويت ، وبقي مجلس الامن عاجزا عن الموافقة على الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية بوصفها عنصرا لازما بالضرورة للتسوية السلمية .

وفي ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، أعلن السيد رونالد ريغان ، رئيس جمهورية الولايات المتحدة ، اقتراحات تتعلق بمبادرة للسلام قائمة على اساس صيغة "الاراضي لقاء السلم" الواردة في قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ . وتوخت الصيغة قيام الشعب الفلسطيني بممارسة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بالاشتراك مع الاردن ، وتجميد المستوطنات الاسرائيلية ، وبقاء القدس مدينة غير مقسومة يتقرر مركزها النهائي عن طريق المفاوضات . وفي ٣ أيلول/سبتمبر أصدر مجلس الوزراء الاسرائيلي بيانا رفض فيه جميع النقاط الواردة في تلك المقترحات . ورأى الفلسطينيون والدول العربية أن مشروع ريغان قاصر عن تأمين ممارسة شعب فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف .

وفي ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، اعتمد مؤتمر القمة العربي الثاني عشر ، المعقود بالرباط في فاس في المغرب ، مشروعا للسلام للشرق الاوسط تضمن المبادئ التالية :

(أ) انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس العربية ؛

(ب) إزالة المستعمرات التي أقامتها اسرائيل في الاراضي العربية بعد عام ١٩٦٧ ؛

(ج) ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الاديان بالاماكن المقدسة ؛

(د) تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد ، وتعويض من لا يرغب في العودة ؛

(هـ) إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الامم المتحدة ولمدة لا تزيد على بضعة أشهر ؛

(و) قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس ؛

(ز) يضع مجلس الامن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة ؛

(ح) يقوم مجلس الامن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ .

كما أن مؤتمر القمة العربي غير العادي ، المعقود في الجزائر في الفترة من ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، أكد من جديد أن المبادئ التي اعتمدتها مؤتمرات القمة العربية خلال الثمانينات ، وخاصة المبادئ الواردة في قرارات مؤتمر القمة المعقود في فاس في عام ١٩٨٢ ، وتشكل أساسا لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي وجوهره قضية فلسطين . وجدد مؤتمر القمة لعام ١٩٨٨ تأييده لعقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وهو المؤتمر الذي اقترحه في بداية العقد الاتحاد السوفياتي والمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، والجمعية العامة

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، ألقى السيد ليونيد بريجنيف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس اللجنة التنفيذية الدائمة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، خطابا أعاد فيه إلى الاذهان الاقتراح السوفياتي الذي يقضي بدعوة مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط إلى الانعقاد

"بمشاركة جميع الاطراف المهتمة" بما في ذلك بالطبع وعلى وجه التأكيد منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين العربي" ، وهو اقتراح طرح في ٣٣ شباط/فبراير ١٩٨١ على المؤتمر السادس والعشرين الذي عقده الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي وأعرب السيد بريجنيف عن إيمانه الراسخ بأن الوصول إلى سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ينبغي أن يستند إلى بعض المبادئ مثل عدم جواز الحصول على الاراضي الاجنبية عن طريق العدوان ، مما يؤدي إلى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ؛ وممارسة الشعب الفلسطيني العربي لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة في أراضي فلسطين ؛ وضمان حق جميع الدول في المنطقة في الامن والوجود المستقل والتنمية ؛ وإنهاء حالة الحرب وإقامة السلم بين الدول العربية واسرائيل ؛ واعتماد ضمانات دولية للتسوية السلمية ، على أن يقوم الاعضاء الدائمون في مجلس الامن أو المجلس في مجموعه ، مثلا ، بدور الضامن .

وواصلت الجمعية العامة بدورها في الثمانينات جهودها لإيجاد تسوية ولإنهاء الاحتلال الاسرائيلي وعقدت الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة في تموز/يوليه ١٩٨٠ لان مجلس الامن لم يكن قادرا على اتخاذ اجراءات بشان التوصيات التي اتخذتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وعقدت الدورة من جديد أربع مرات في عام ١٩٨٢ نظرا لحدوث تطورات خطيرة جديدة مثل قتل عربيين وتدنيس الحرم الشريف في القدس في نيسان/ابريل ، وقيام اسرائيل بغزو لبنان في حزيران/يونيه ، واستمرار اسرائيل في قصف بيروت في آب/أغسطس ، ومذبحة مخيم اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا في أيلول/سبتمبر . وفي نفس السنة ، عقدت الدورة الاستثنائية الطارئة التاسعة بعد أن ضمت اسرائيل مرتفعات الجولان إليها في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ .

وعقد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في جنيف في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ تحت رعاية الامم المتحدة ، وذلك بعد أن قررت الجمعية العامة في عام ١٩٨١ عقد مؤتمر دولي يعنى بقضية فلسطين للبحث عن طرق ووسائل فعالة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وركز المؤتمر اهتمام المجتمع الدولي على كفاح شعب فلسطين المستمر لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف وفي اعلان جنيف بشأن فلسطين ، طلب المؤتمر عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط وفقا للمبادئ التي يرد موجز لها ادناه :

(أ) نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف ، بما فيها الحق في العودة ، والحق في تقرير المصير ، والحق في إنشاء دولته المستقلة الخاصة به فلسطين ؛

(ب) حق منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، في الاشتراك على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الاوسط ؛

(ج) تأمين الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛

(د) ضرورة معارضة الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، بما فيها القدس ، وخاصة إقامة المستوطنات مما يتنافى مع القانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة ؛

(هـ) ضرورة التأكيد من جديد بأن جميع الاجراءات والتدابير التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل بشأن القدس لاغية وباطلة ؛

(و) حق جميع الدول في المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا مع توفير العدالة والامن لجميع الشعوب بما فيها شعب فلسطين .

وفي ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٥٨/٣٨ جيم الذي أيد اعلان جنيف بشأن فلسطين ، والدعوة الواردة فيه إلى عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط ، وفق المبادئ التوجيهية الواردة في الاعلان ، ودعا جميع أطراف النزاع العربي - الاسرائيلي ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك الولايات المتحدة الامريكية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وسائر الدول المعنية ، إلى الاشتراك في المؤتمر على قدم المساواة وبالتساوي في الحقوق ؛ ودعا مجلس الامن إلى تسهيل تنظيم المؤتمر ، ورجا من الامين العام أن يقدم تقريرا عن جهوده في ذلك المجال .

وفي بداية عام ١٩٨٤ ، وبعد إجراء مشاورات مع مجلس الامن ، وجه الامين العام رسائل إلى الدول الاعضاء في المجلس ، والاطراف في النزاع ، ومنظمة التحرير

الفلسطينية لاستطلاع آرائها بشأن جميع القضايا ذات الصلة بتنظيم وعقد مؤتمر السلام الدولي المقترح المعني بالشرق الأوسط ، بما في ذلك تحديد المشتركين . وبعد أن زار الأمين العام الشرق الأوسط في حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، قدم تقريرا في أيلول/سبتمبر جاء فيه أنه في ضوء الردود التي وردت إليه والمناقشات التي أجراها مع الحكومات ، والمنظمات ، والسلطات المعنية ، فإنه من البيّن أن عقد مثل هذا المؤتمر الدولي يقتضي ، في المقام الأول ، موافقة الأطراف الرئيسية المعنية مباشرة ، وكذلك الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على الاشتراك في المؤتمر . وذكر الأمين العام أيضا أن حكومتي اسرائيل والولايات المتحدة لم تكونا في ذلك الوقت على استعداد للاشتراك في المؤتمر الدولي المقترح .

وفي الثمانينات ، كررت الجمعية العامة الدعوة لعقد المؤتمر المقترح ، وهي دعوة نالت دعما متزايدا . واعترفت المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والعشرات من المنظمات غير الحكومية ، بضرورة عقد هذا المؤتمر . وفي الفترة التي انقضت منذ عام ١٩٨٦ ، أيدت الجمعية العامة الدعوة لإنشاء لجنة تحضيرية في إطار مجلس الأمن وباشتراك الأعضاء الخمسة الدائمين لاتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد مؤتمر دولي للسلام . ونظرا للموقف السلبي الذي اتخذته بعض الدول حتى اليوم ، لم تتشكل اللجنة التحضيرية المقترحة ولم يبدع المؤتمر إلى الانعقاد .

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، اجتمعت الجمعية العامة في جنيف لكي يتاح للسيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، حضور الجلسات ، وأعربت عن تأييد لا مثيل له لعقد مؤتمر السلام المقترح . ودعا قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ ، الذي اعتمد بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل صوتين وامتناع وفدين عن التصويت ، إلى عقد مؤتمر دولي معني بالسلام في الشرق الأوسط ، برعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع الأطراف في النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير ، وأكدت المبادئ التالية لتحقيق سلم شامل :

(أ) انسحاب اسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى ؛

(ب) ضمان ترتيبات للأمن لجميع دول المنطقة ، ومن بينها الدول المسماة في القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ؛

(ج) حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ ، والقرارات اللاحقة ذات الصلة ؛

(د) تصفية المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ؛

(هـ) ضمان حرية الوصول إلى الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية ؛

ولاحظ القرار الرغبة المعلنة والمساعي المبذولة لوضع الاراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، تحت إشراف الامم المتحدة لفترة محدودة ، كجزء من عملية السلام . وفي ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، صوتت اغلبية ساحقة تعدادها ١٥١ دولة من مجموع الدول الاعضاء البالغ ١٥٩ لصالح القرار ٤٣/٤٤ ، الذي دعا من جديد ، بنفس الصيغة التي استعملت في العام السابق ، إلى عقد المؤتمر المقترح ، مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط

وطوال العقد ، رفضت الولايات المتحدة واسرائيل باستمرار قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى عقد مؤتمر السلام المقترح تحت رعاية الامم المتحدة . ودعت اسرائيل إلى إجراء مفاوضات مباشرة بوصفها افضل إطار يمكن أن يساعد على دفع عملية السلم في الشرق الاوسط . وأثناء الثمانينات ، أعربت الجمعية العامة مرارا وتكرارا عن الاسف لإستمرار الولايات المتحدة واسرائيل في الاستجابة السلبية للمؤتمر المقترح . وفي ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، أدلى رئيس مجلس الامن ببيان يعبر عن الاتفاق الذي تم الوصول إليه بين أعضاء المجلس حول الاسلوب والنهج الذي ينبغي اتباعه للوصول إلى سلم شامل وعادل ودائم . ورأى أعضاء المجلس أن المؤتمر الدولي إذا انعقد في الوقت الملائم . واتخذ الشكل الملائم ، سيسهل الوصول إلى تسوية تفاوضية .

وأكدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في أكثر من مناسبة أنه يتعين على مجلس الامن أن يتخذ اجراءات إيجابية عاجلة

بناء على التوصية التي اتخذتها اللجنة في عام ١٩٧٦ والتوصيات التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين المعقود في جنيف في عام ١٩٨٣ . وعندما قارب عقد الثمانينات على الانتهاء ، كانت اللجنة قد أيدت مرارا وتكرارا الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلم وفضلا عن ذلك ، ونظرا لاعمال العنف التي يجري ارتكابها في الاراضي الفلسطينية المحتلة فيما يتعلق بالانتفاضة ، حثت اللجنة حكومتي اسرائيل والولايات المتحدة على إعادة النظر في موقف كل منهما فيما يتعلق بعقد مؤتمر السلام الدولي المقترح والانضمام إلى مجتمع دولي توصل ، كما هو ممثل في الجمعية العامة ، إلى ما يعتبر من حيث الواقع إجماعا على تعزيز السلم في الشرق الاوسط عن طريق مثل هذا الإطار ، تحت رعاية الامم المتحدة

دال - قرارات المجلس الوطني الفلسطيني لعام ١٩٨٨

عقب اندلاع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ والبيان الذي أصدره الملك حسين في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٨ عن حل روابط الاردن القانونية والإدارية مع الضفة الغربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الاستثنائية الثانية عشرة في الجزائر من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٨ ، واعتمد وثيقتين ، هما البيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني وإعلان استقلال دولة فلسطين . واتخذ أيضا قرارا بإنشاء حكومة فلسطين المؤقتة التي ستتولى القيام بمهامها في الوقت الحاضر اللجنة التنفيذية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقد أكد البيان السياسي تصميم المجلس الوطني الفلسطيني على التوصل إلى تسوية سياسية شاملة لقضية فلسطين في إطار ميثاق الامم المتحدة وقراراتها والقانون الدولي وقرارات القمم العربية . ومن خلال اعتماد البيان السياسي ، دعا المجلس الوطني الفلسطيني إلى تشفيذ عدة تدابير يعتبرها أساسية لدفع عجلة عملية السلام إلى الامام ، ومن بينها الدعوة إلى عقد مؤتمر السلام الدولي المقترح المعني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة ومن خلال إعلان الاستقلال ، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس ، وفقا لاحكام القانون الدولي بما فيها قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية وعلى إقامة نظام دولي خاص بمدينة القدس .

وقد اعترفت بإعلان استقلال دولة فلسطين منذ ذلك الحين حوالي ١٠٠ دولة في افريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية . واعترفت الجمعية العامة في قرارها ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس

الوطني الفلسطيني وأكدت على ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أرضه المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ . كما قررت الجمعية العامة أن يستخدم في منظومة الأمم المتحدة اسم "فلسطين" بدلا من "منظمة التحرير الفلسطينية" دون المساس بمركز المراقب الذي تتمتع به منظمة التحرير الفلسطينية وبالوظائف التي تضطلع بها في منظومة الأمم المتحدة

وقد نظرت الجمعية العامة في البند المعنون "قضية فلسطين" من جدول الأعمال في جنيف من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وذلك بغية منح السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الذي لم يحصل على تأشيرة دخول للولايات المتحدة ، فرصة لكي يخاطب الجمعية العامة . وقد عرض السيد عرفات على الجمعية العامة مبادرة السلام الفلسطينية ، التي تتضمن العناصر التالية : أولا ، أن يتم ، بإشراف الأمين العام ، بذل جهد جاد من أجل دعوة اللجنة التحضيرية لمؤتمر السلام الدولي المقترح المعني بالشرق الأوسط إلى الانعقاد ، ثانيا ، انطلاقا من إيمان الفلسطينيين بالشرعية الدولية وبالدور الحيوي للأمم المتحدة ، يجب اتخاذ التدابير اللازمة لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت إشراف الأمم المتحدة المؤقت كما يجب نشر قوات دولية هناك لحماية الشعب الفلسطيني ولمراقبة انسحاب القوات الاسرائيلية ثالثا ، أن منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة لتحقيق تسوية شاملة بين أطراف الصراع العربي - الإسرائيلي ، بما فيها دولة فلسطين واسرائيل والدول المجاورة الأخرى ، وذلك في إطار مؤتمر السلام الدولي المقترح المعني بالشرق الأوسط ، ووفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، من أجل ضمان المساواة وتحقيق توازن المصالح ، وخاصة حق الشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال الوطني ، واحترام حق جميع الأطراف في العيش بسلام وأمن .

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، عقد السيد ياسر عرفات مؤتمرا صحفيا كرر فيه ذكر العناصر التي وردت في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة وقد تضمن بيانه النقاط التالية على نحو ما نقلته وكالة رويتر في اليوم ذاته :

"في خطابي الذي ألقيته البارحة أيضا ، كان واضحا أننا نعني حق شعبنا في نيل استقلال وطني حر وفقا للقرار ١٨١ ، وحق جميع الأطراف المعنية في نزاع الشرق الأوسط في العيش بسلام وأمن ، بما في ذلك ، كما ذكرت ، دولة فلسطين واسرائيل والدول المجاورة الأخرى ، وفقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

"وفيما يتعلق بالإرهاب ، فقد أعلنت البارحة بعبارات خالية من أي غموض ، ومع ذلك فإنني أكرر للتذكير ، بأننا نرفض كليا وبصورة قاطعة الإرهاب في جميع أشكاله بما في ذلك الإرهاب من جانب الافراد والجماعات والدولة" .

وقد لقي بيان السيد عرفات في المؤتمر الصحفي ترحيبا من قبل الوفود التي حضرت دورة الجمعية العامة في جنيف . وعقب المؤتمر الصحفي الذي دعا اليه ياسر عرفات ، أذن السيد ريغان لوزارة الخارجية في اليوم ذاته بالدخول في حوار موضوعي مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية باعتبار أن منظمة التحرير الفلسطينية قد استوفت الشروط التي كانت الولايات المتحدة تتطلبها منذ وقت طويل لإجراء حوار من هذا القبيل . وفي حزيران/يونيه ١٩٩ ، وعقب محاولة قامت بها مجموعة من المغاوير الفلسطينيين للنزول في الشواطئ الاسرائيلية أوقفت الولايات المتحدة حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية . ومنذ ذلك الحين ، أعرب المشتركون في الاجتماعات التي عقدت بإشراف اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عن أملهم القوي في التوصل قريبا إلى سبل لاستئناف الحوار وتوسيع نطاقه حتى يشمل النظر في القضايا الموضوعية على نحو بناء . وأعربت اللجنة أيضا عن هذا الامل في تقريرها لعام ١٩٩ إلى الجمعية العامة

هاء - الجهود التي بذلت في عام ١٩٨٩ في سبيل إيجاد تسوية لقضية فلسطين عن طريق المفاوضات

أدت الانتفاضة والتطورات السياسية التي طرأت في عام ١٩٨٩ إلى خلق زخم جديد للجهود المبذولة في سبيل التقدم نحو إيجاد تسوية سلمية لقضية فلسطين . وقد تم في غضون عام ١٩٨٩ عرض عدد من المقترحات الجديدة الرامية بصورة خاصة إلى جمع أطراف النزاع في عملية تفاوض مباشر ، اعتبرها البعض وسيلة ممكنة لتمهيد السبيل لعقد مؤتمر سلمي شامل بشأن الشرق الأوسط .

وفي كلمة ألقاها السيد إدوارد أ. شفرنادزي ، وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في القاهرة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، أوضح بإيجاز وجهة نظر الحكومة السوفياتية فيما يتعلق بالسياق العام للنزاع في الشرق الاوسط والسبل اللازمة لحله . وتتضمن الخطوات التي اقترحها السيد شفرنادزي النقاط التالية : (أ) إجراء مشاورات غير رسمية بين الاعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الامن ، وإجراء حوار متعدد الاطراف وثنائي بين الاطراف المعنية بالتوصل إلى تسوية ، يتم إما بطريقة

مباشرة أو من خلال وسطاء بغية التوصل إلى تفاهم واضح محدد بشأن المعالم الاساسية لمؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط . (ب) وجوب تسوية بعض المسائل المبدئية ، منها على سبيل المثال ، الاسس السياسية والقانونية لعقد مؤتمر من هذا القبيل ومشاركة الفلسطينيين . (ج) وجوب ضمان الحصول على موافقة من الحكومة الاسرائيلية على الدخول في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، و (د) وجوب عقد الاجتماعات بين ممثلين رفيعي المستوى لمصر والاردن ولبنان وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بغية تعزيز الجهود المبذولة من أجل عقد مؤتمر في وقت مبكر .

وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٨٩ اتخذت حكومة اسرائيل مبادرة سلمية تتضمن المواضيع التالية التي رأت أنه يجب معالجتها لتشجيع التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي : (أ) مواصلة عملية السلام الجارية على أساس اتفاقات كامب ديفيد ، (ب) إقامة علاقات سلمية بين اسرائيل والدول العربية التي لاتزال في حالة حرب معها ، (ج) بذل مسعى دولي لحل مشكلة المقيمين في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، (د) إجراء انتخابات حرة وديمقراطية بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في جو خال من العنف والتهديد والإرهاب . وتشمل المبادرة مرحلتين ، مرحلة انتقالية أمدها خمس سنوات لتنفيذ اتفاق مؤقت ومرحلة تنفيذ حل دائم . وتقوم المبادرة على افتراض وجود توافق وطني في الآراء بشأنها على أساس المبادئ التوجيهية الاساسية لحكومة اسرائيل ، بما في ذلك النقاط التالية :

(أ) تتوق اسرائيل للسلم ولمواصلة العملية السياسية عن طريق مفاوضات مباشرة تقوم على مبادئ اتفاقات كامب ديفيد ؛

(ب) تعارض اسرائيل إنشاء دولة فلسطينية إضافية في منطقة غزة وفي المنطقة الواقعة بين اسرائيل والاردن ؛

(ج) لن تجري اسرائيل مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ؛

(د) لن يحدث أي تغيير في مركز ما أطلقت عليه الحكومة الاسرائيلية اسم "يهودا" و "السامرة" وغزة إلا وفقا للمبادئ التوجيهية الاساسية لهذه الحكومة .

وفي ٣٢ أيار/مايو ١٩٨٩ ، أوضح السيد جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة بإيجاز في ملاحظاته أمام مؤتمر السياسة العامة السنوي الثلاثين للجنة الشؤون العامة الامريكية ـ الاسرائيلية أربعة مبادئ لدفع عجلة عملية السلم في الشرق الأوسط وهي :

(أ) أن الغرض من عملية السلم هو التوصل إلى تسوية شاملة تتحقق عن طريق إجراء مفاوضات على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، يتضمن مبدأ الارض مقابل السلم ، والامن والاعتراف باسرائيل وجميع دول المنطقة ، وبحقوق الفلسطينيين السياسية ؛

(ب) يترتب على الاطراف في المفاوضات التعامل بصورة مباشرة بعضهم مع بعض (يعتبر عقد مؤتمر دولي منظم بصورة ملائمة أمرا مفيدا إذا أتى في وقت مناسب ، ولكنه لا يكون كذلك إلا إذا لم يتعارض بأي شكل من الاشكال مع المحادثات المباشرة أو لم يحل محلها) ؛

(ج) ضرورة تحديد مرحلة انتقالية من أجل أن يتم التوصل إلى تسوية نهائية

(د) التفاهم على أنه لا يمكن ولا يجوز لأي طرف من الاطراف فرض نتيجة ما قبل انعقاد المفاوضات المباشرة .

وقال السيد بيكر في هذه المناسبة أيضا أن الولايات المتحدة لا تؤيد فكرة ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اسرائيل أو سيطرة اسرائيل عليهما بصورة دائمة ، كما أنها لا تؤيد فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة وبيّن أنه توجد لدى الولايات المتحدة صيغة ترمي إلى منح الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة حكما ذاتيا على نحو مقبول سالدسة للفلسطينيين ولاسرائيل وللاردن وفضلا عن ذلك طلب وزير الخارجية من اسرائيل أن تطرح جانبا مرة وإلى الابد حلمها غير الواقعي ببناء اسرائيل الكبرى ، وأن تتخلى عن ضم الاراضي ، وتكف عن نشاطات بناء المستوطنات ، وأن تمد يدها إلى الفلسطينيين باعتبارهم جيرانا يستحقون التمتع بالحقوق السياسية

وقد اجتمع المجلس الاوروبي على صعيد رؤساء الدول أو الحكومات في مدريد في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩ واعتمد إعلانا بشأن الشرق الاوسط . واكدت الدول الإثنتا عشر من جديد موقفها من النزاع في الشرق الاوسط الذي انعكس في إعلان فينا المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وفي الإعلانات اللاحقة . ويتمثل موقف الدول الإثنتي عشرة في دعم حق جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل في التمتع بالامن ، وتوفير العدالة لجميع شعوب المنطقة والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير مصيره ، مع كل ما ينطوي عليه هذا من معاني . ورأت الدول الإثنتا عشرة أن بلوغ هذه الاهداف يجب أن يتم بالوسائل السلمية في إطار مؤتمر سلام دولي ينعقد برعاية الامم المتحدة باعتبارها المحفل الملائم لإجراء مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية ، وانه يجب أن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية في هذه العملية .

ورحب المجلس الاوروبي بالمقترح الذي عُرض في وقت سابق من هذا العام فيما يتعلق بإجراء انتخابات في الاراضي المحتلة كمساهمة في عملية السلام شريطة تحقق ما يلي : (أ) أن تجرى الانتخابات في سياق عملية ترمي إلى التوصل إلى تسوية النزاع تسوية شاملة وعادلة ودائمة ؛ (ب) أن تجري الانتخابات في الاراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية بموجب ضمانات كافية لتوفير الحرية اللازمة ؛ (ج) يجب الا يتمخض أي حل من الحلول وأن يتم إجراء المفاوضات النهائية على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يقومان على مبدأ "الارض مقابل السلم" ، وأكدت الدول الإثنتا عشرة من جديد مواقفها واهتماماتها الاساسية التي أعربت عنها في البيانات التي أدلت بها بشأن الشرق الاوسط في ستراسبورغ وفرنسا بتاريخ ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وفي دبلن ، أيرلندا بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، والتي أعربت فيها كذلك عن عزمها على تعزيز دعمها الكبير الذي أبدته بالفعل لحماية حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة .

وقد صرح السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، اثناء اجتماع عقده في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، في أديس أبابا مع وكالة أنباء الشرق الاوسط ومحرري إحدى الصحف المصرية ، بأنه ينبغي الاقتداء بمثال ناميبيا في حل المشكلة الفلسطينية ، وبصورة خاصة : (أ) يجب ضمان انسحاب القوات الاسرائيلية انسحابا جزئيا من الاراضي الفلسطينية ؛ (ب) يجب تحديد جدول زمني لانسحاب القوات الاسرائيلية على مراحل خلال فترة ٢٧ شهرا ؛ (ج) يجب أن تجرى الانتخابات عن طريق الامم المتحدة وبإشرافها ؛ (د) يجب السماح للاجئين والمبعدين بالعودة إلى الضفة الغربية

وغزة ، و (هـ) يجب تحديد تاريخ لإعلان الاستقلال . وفي ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أوضح السيد ياسر عرفات أثناء محادثات أجراها في القاهرة مع السيد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، أنه مستعد للاجتماع مع أي مسؤول اسرائيلي ، سواء في مصر أو في أي مكان آخر ، لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط . وقد أفادت صحيفة "النيويورك تايمز" في اليوم ذاته بأن منظمة التحرير الفلسطينية قد علقت على المبادرة الاسرائيلية ، وبصورة خاصة على خطة الانتخابات ، بما يلي : (أ) ينبغي السماح للمقيمين في القدس الشرقية العربية بالاشتراك في الانتخابات ؛ (ب) يجب ضمان حرية الكلام للمرشحين للانتخابات ومنحهم حصانة من الملاحقة القضائية ؛ (ج) ينبغي أن يتم سحب الجيش الاسرائيلي ، يوم إجراء الانتخاب ، من المراكز السكنية إلى مناطق يجري تحديدها مسبقا ؛ (د) تقوم أفرقة من المصريين والأمريكيين بمراقبة الانتخابات ؛ و (د) قبل إجراء الانتخابات يجب أن توافق اسرائيل من حيث المبدأ على أنها مستعدة للتخلي عن الأراضي .

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، اقترحت حكومة مصر شروطا بشأن المقترح الاسرائيلي المتعلق بالانتخابات . وتضمنت هذه الشروط ما يلي : (أ) يجب السماح لجميع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية بالانتخاب وترشيح أنفسهم للانتخاب ؛ (ب) يجب أن يتمتع المرشحون بحرية القيام بحملات انتخابية دون تدخل من قبل السلطات الاسرائيلية ؛ (ج) يجب أن تسمح اسرائيل بوجود مراقبة دولية لعملية الانتخابات ؛ (د) يجب أن تتعهد اسرائيل مسبقا بأنها سوف تقبل بنتائج الانتخابات ؛ (هـ) يجب أن تتعهد اسرائيل بأن تكون الانتخابات جزءا من الجهود المبذولة للتوصل ليس فقط إلى مرحلة انتقالية بل أيضا إلى تسوية نهائية تستند إلى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) القائمين على مبدأ الارض مقابل السلم مع ضمان سلامة جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل وضمان الحقوق السياسية للفلسطينيين ؛ (و) يجب أن ينسحب الجيش الاسرائيلي يوم الانتخابات من المنطقة التي توجد فيها صناديق الاقتراع ؛ (ز) لا يسمح بالدخول إلى الأراضي المحتلة يوم الانتخابات لغير الاسرائيليين الذين يعيشون أو يعملون فيها ؛ (ح) ينبغي ألا تتجاوز فترة التحضير للانتخابات مدة شهرين (بإمكان مصر والولايات المتحدة المساعدة في تشكيل اللجنة الاسرائيلية - الفلسطينية التي تسند اليها مهمة الاضطلاع بالأعمال التحضيرية) ؛ (ط) ينبغي للولايات المتحدة واسرائيل أن تضمنا علنا امتثال اسرائيل للخطة ؛ (ي) وقف عمليات إنشاء المستوطنات

ذلك أن مجلس الامن شجب بشدة ، في القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) المؤرخ في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩ ، إحجام اسرائيل ، التي هي طرف متعاقد سام في اتفاقية جنيف ، عن الالتزام بعدد من هذه القرارات ذات الصلة وببيان توافق الآراء الذي أدلى به رئيس مجلس الامن في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ وأكد فيه من جديد انطباق الاتفاقية على الاراضي العربية المحتلة من جانب اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وشجب القرار ٤٥٢ (١٩٧٩) المؤرخ في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ بشدة إحجام اسرائيل عن التعاون مع مجلس الامن فيما يتعلق بالنظر في الحالة المتصلة بالمستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس . وفي ١ آذار/مارس ١٩٨٠ ، أعرب مجلس الامن عن أسفه الشديد لرفض اسرائيل الرسمي لهذين القرارين .

وأصدر الناطق باسم بعثة اسرائيل الدائمة لدى الامم المتحدة في نيويورك في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، بيانا اشار فيه إلى أن مركز ما أسماه "منطقتي يهودا والسامرة (الضفة الغربية)" وغزة غير واضح من حيث القانون الدولي وأن اتفاقية جنيف المتصلة بالارض المحتلة لا تنطبق من الناحية القانونية . وأكد البيان أن اسرائيل تفضل أن تطرح جانبا مسألة الجانب القانوني لمركز هذه المناطق ، وأنها قررت منذ عام ١٩٦٧ العمل وفقا للأمر الواقع تمشيا مع الاحكام الإنسانية الواردة في تلك الاتفاقية وبموجب القواعد المستقرة للقانون الدولي ، تتحمل اسرائيل وحدها مسؤولية إدارة تلك المناطق ، بما في ذلك واجب الحفاظ على القانون والنظام وخلص البيان إلى القول بأن هذه المسؤولية لا تخضع للمراجعة أو التدخل من جانب السلطات الاخرى

ألف - توطيد الاحتلال العسكري

ثبتت اسرائيل بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٩٠ دعائم احتلالها العسكري للضفة الغربية ولقطاع غزة عن طريق مواصلة إحكام قبضتها على الجهاز السياسي الفلسطيني ، وفرض القيود على الاقتصاد ، ومصادرة الاراضي والموارد المائية ، وإنشاء وتوسيع المستوطنات ، وحصر المستوطنين الاسرائيليين بمعاملة تفضيلية وقد ندد المجتمع الدولي بأقوى العبارات جميع الاعمال المؤدية إلى تغيير طابع أو مركز الاراضي الفلسطينية المحتلة ودعا إلى انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس .

وقد أدى تطبيق اسرائيل لنظام من الاوامر العسكرية والترتيبات الإدارية متزايد التوسع والتفصيل إلى منع الشعب الفلسطيني من أن يقرر داخل الاراضي المحتلة سير عمل نظمه السياسية والقضائية ؛ وسير عمل المدارس والجامعات ؛ وتوفير الخدمات العامة ؛ والانتفاع بالموارد الطبيعية ؛ ويجري عملية تنميته الاقتصادية وظلت عملية وضع السياسات ووضع الخطط لتنمية الاراضي المحتلة تجري بمعزل كامل عن أية مشاركة فلسطينية . وفرض نظام قانوني مزدوج يتسم ، ولا سيما منذ عام ١٩٨٤ ، بتطبيق القانون الاسرائيلي على المستوطنين الاسرائيليين في الاراضي الفلسطينية المحتلة ومواصلة تطبيق قانون الاحتلال على الفلسطينيين كذلك غدت عملية توفير الخدمات العامة وتوظيف الاستثمارات في الهياكل الاساسية من جانب السلطة المحتلة تنشطر ، بصورة متزايدة ، إلى شطرين ، شطر رفيع المستوى للمستوطنين الاسرائيليين وشطر متدني المستوى للشعب الفلسطيني .

أما التغييرات الإدارية التي أجريت في أواخر السبعينات ، بما في ذلك توسيع نطاق الخدمات العامة الاسرائيلية بحيث تشمل الارض الفلسطينية المحتلة وإقامة ما يسمى بـ "الإدارة المدنية" فيها في عام ١٩٨١ ، فقد جعلت المسائل المدنية خاضعة ، باطراد ، للقطاع العام الاسرائيلي ، ومن ذلك على سبيل المثال : تنمية الموارد الطبيعية - الاراضي والمياه ، والزراعة والصناعة وفي أعقاب الاوامر العسكرية التي أصدرت في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨١ ، أصبحت المستوطنات الاسرائيلية وسلطاتها المحلية ومجالسها الإقليمية تعتبر تابعة لنظام الحكم الاسرائيلي . ونتيجة لهذه التغييرات الإدارية والتغييرات الاخرى ، أصبحت السلطات العسكرية الاسرائيلية حرة بالتركيز على الجوانب الامنية المتصلة بالسيطرة على السكان المدنيين الفلسطينيين .

ويتبين مما ذكره السيد ميرون بنفنستي ، وهو خبير في السياسة العامة الاسرائيلية ، أن العملية التي أدت إلى تخلي السلطات العسكرية عن المسؤولية الإدارية بالنسبة للمسائل المدنية في الضفة الغربية منذ أوائل الثمانينات تشبه بشكل يستوقف النظر عملية الإدماج التي حملت بعد حرب عام ١٩٤٨ في المناطق الخاضعة للحكم العسكري في شمال فلسطين (٣) وقد قضى القرار المتعلق بنطاق الولاية والسلطة لعام ١٩٤٨ ، بأن أي قانون ينطبق على دولة اسرائيل بكليتها يعتبر منطقا أيضا على أي جزء من فلسطين يُعلن أنه خاضع لجيش الدفاع الاسرائيلي . وذكر السيد إيان س. لوستيك ، استاذ العلوم السياسية ، في بيانه الخطي الذي أعده لإفادته أمام اللجنة الفرعية لاوروبا والشرق الاوسط التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب في واشنطن في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، نتائج ما اعتبره استقصاء للرأي العام الاسرائيلي

يمكن التعويل عليه . فأشار إلى أن هذا الاستقصاء ، الذي تضمن قائمة بالخيارات المتنوعة للتعامل مع العرب الفلسطينيين ، دل على أن ثمة أكثرية (٣٩,٧ في المائة) تحبذ أكثر الحلول تطرفا - وهو الإبعاد الجماعي - في حين أن نسبة تبلغ ٤٣,٩ في المائة وصفت هذه السياسة بأنها "مقبولة" وقد أسهمت هذه التطورات في تكرر المخاوف والمناقشات العامة خلال الثمانينات إزاء احتمال اعتبار الارض الفلسطينية المحتلة جزء لا يتجزأ من اسرائيل

باء - المستوطنات الإسرائيلية ومركز القدس

في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٩ ، تفاقمت الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة بصورة خاصة بسبب تنفيذ القوانين والسياسات الاسرائيلية المتعلقة بالقدس المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك بناء الاحياء للاسرائيليين ، وتدفق ما يزيد كثيرا على ١٠٠ مستوطن يقيمون في ما يزيد على ٢٠٠ مستوطنة اسرائيلية في الضفة الغربية وغزة ، واعمال العنف المرتكبة من جانب المستوطنين المسلحين ضد السكان المدنيين الفلسطينيين (٤) . ويتبين من البيانات التي نشرها السيد بنغنستي أن عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية بلغ ٦٦١ ٧ في نهاية ١٩٧٨ ، وأن عدد المستوطنين الذين أذن لهم بالاقامة في الضفة الغربية بلغ ١٠٠ بحلول عام ١٩٨٠ ، وأن الزيادة الحاصلة في عدد المستوطنين تجاوزت وحدها الـ ١٠٠ في عام ١٩٨٤ ووضعت وزارة خارجية الولايات المتحدة تقريرا صدر في ١٩ آذار/مارس ١٩٩١ عن النشاط الاستيطاني الاسرائيلي وقدم إلى كونغرس الولايات المتحدة وتضمن التفاصيل التالية كما وردت في تقرير عن المستوطنات الاسرائيلية مؤرخ في أيار/مايو ١٩٩١ نشرته مؤسسة "السلم في الشرق الاوسط" التي يقع مقرها في واشنطن : في حين أن معدل الزيادة في عدد المستوطنين الجدد قد انخفض إلى حد كبير منذ عام ١٩٨٤ ، فقد ظل معدل بناء الوحدات السكنية الجديدة ثابتا إلى حد ما وقد تم التركيز على توسيع المستوطنات القائمة ، ولا سيما في القدس الشرقية الموسعة وفي الضفة الغربية ويبدو أن الأرقام المتعلقة بعدد السكان تدل على أن توسع نطاق الوجود الاسرائيلي في الاراضي المحتلة مستمر في النمو بمعدل أسرع مما يدل عليه عدد المستوطنات الجديدة وكانت مؤسسة السلم في الشرق الاوسط قد ذكرت في تقريرها عن المستوطنات الاسرائيلية المؤرخ في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ أن المجموع الحالي لعدد الاسرائيليين المقيمين في الأرض المحتلة والبالغ حوالي ٢٢٠ ٠٠٠ (١٣٠ ٠٠٠ منهم في القدس الشرقية ؛ و ١٠٠ ٠٠٠ منهم في مناطق أخرى) سيزداد إلى ضعفه تقريبا في غضون

ثلاث سنوات إذا بلغت الهجرة اسرائيل ، على نحو ما هو مقدر لها ، مليون نسمة واستوطن ١٥ في المائة منهم في الارض الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

وفي عام ١٩٧٩ ، اتخذ مجلس الامن والجمعية العامة اجراء بشأن الخطى المتسارعة التي يتم بها بناء المستوطنات الاسرائيلية في الارض المحتلة بما ينطوي على خرق القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة . فقد قدر مجلس الامن في القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) المؤرخ في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩ ، أن سياسات وممارسات اسرائيل المؤدية إلى إقامة المستوطنات في الارض الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة ، منذ عام ١٩٦٧ ليست لها أية صحة قانونية وتشكل عقبة خطيرة في سبيل تحقيق حل شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط . وبموجب القرار نفسه ، أنشأ مجلس الامن لجنة تتألف من ثلاث من دوله الاعضاء غير الدائمة هي سوليفيا والبرتغال وزامبيا ، للنظر في الحالة المتعلقة بالمستوطنات . وبالرغم من النداءات المتكررة ، لم تتمكن اللجنة من العمول ، في إطار تنفيذها لولايتها ، على أي تعاون من جانب الحكومة الاسرائيلية . وتعدت اللجنة في تقريرها المؤرخ في ١٣ تموز/يوليه ١٩٧٩ للعواقب المترتبة على سياسة التوطين الاسرائيلية بالنسبة إلى السكان العرب المحليين ، كتشريد السكان العرب ، والاستيلاء على الاراضي والموارد المائية ، وتدمير المنازل ، ونفي الاشخاص ، ومواصلة ممارسة التعذيب للاجبار على الهجرة بغية إفساح المجال للمستوطنين الجدد . فضلا عن إحداث تغييرات جذرية وضارة في النمط الاقتصادي والاجتماعي للحياة اليومية للسكان العرب الباقين ، الامر الذي أخذ يحدث تغييرات بالغة في الطابع الجغرافي والديمغرافي للاراضي المحتلة بذلك مما يمثل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة . ورأت اللجنة أن سياسة التوطين تعتبر ، على نطاق واسع ، عاملا سلبيا من أشد العوامل سلبية من حيث تحقيق السلام في الشرق الاوسط

وقدمت اللجنة تقريرا ثانيا إلى مجلس الامن في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ . وفي النتائج الواردة في ختام التقرير ، أعربت اللجنة عن رغبتها في التأكيد مرة اخرى بكل قوة عن رأيها في أن سياسة التوطين ، التي تتبعها اسرائيل بلا هوادة بالرغم من جميع مقررات مجلس الامن ونداءاته ، لا تتماشى مع السعي إلى إحلال السلام في المنطقة وأنها ستؤدي لا محالة إلى زيادة تفاقم الحالة في الاراضي المحتلة

المستوطنات الاسرائيلية المنشأة في الاراضي
الفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧

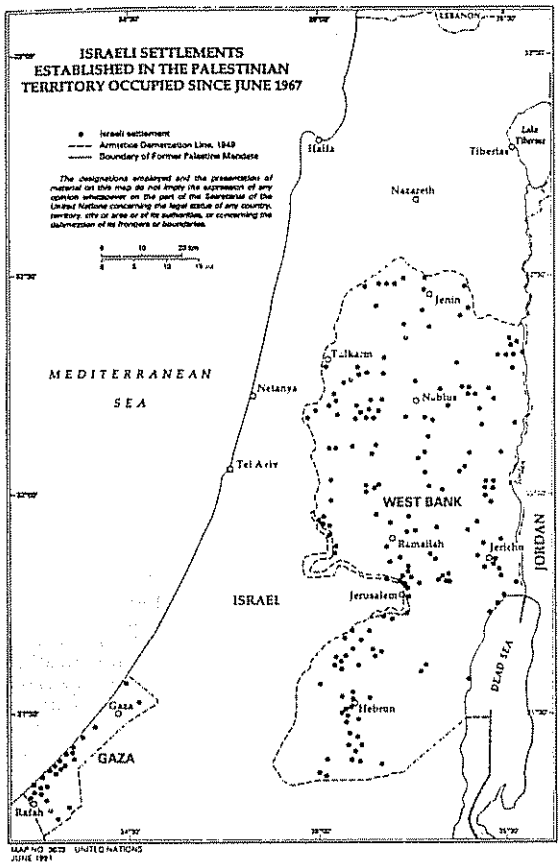

بالاستناد إلى الخريطة رقم Rev.11 و 3070 ، الامم المتحدة ، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠

وأكدت اللجنة من جديد ، في تقريرها الثالث المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، جميع النتائج الواردة في تقريريها السابقين . وقد ركز التقرير الثالث على الموارد الطبيعية ، فخلص إلى أن الأدلة المتوفرة تدل على أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية تواصل استنزاف الموارد الطبيعية ، ولا سيما منها الموارد المائية ، في الأراضي المحتلة وذلك على نحو يخدم مصالحها ويضر بمصالح الشعب الفلسطيني . وجاء في التقرير أنه يبدو للجنة أن اسرائيل تستخدم المياه كسلاح اقتصادي بل وسياسي في آن معاً بغية تعزيز سياستها المتعلقة بالمستوطنات . ولم ينظر مجلس الأمن في هذا التقرير على الإطلاق .

وفي أعقاب احتلال اسرائيل للقدس العربية في عام ١٩٦٧ ، اتخذ مجلس الأمن العديد من القرارات التي طالب فيها اسرائيل بالامتناع عن تغيير الهيئة المادية للقدس وتكوينها الديمغرافي وهيكلها المؤسسي ومركزها وأعلن أن أي تدبير تتخذه اسرائيل في هذا الصدد يعتبر باطلا ولاغيا . وحين اتخذ البرلمان الاسرائيلي خطوات تشريعية لجعل القدس الموحدة عاصمة اسرائيل ، اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٧٦ (١٩٨٠) المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ كإجراء لاعتراض طريق هذه التشريعات . وبعد أن سن البرلمان الاسرائيلي "القانون الاساسي" المتعلق بالقدس والمؤرخ في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ ، وفيه ندد مجلس الأمن بأشد العبارات بعملية سن "القانون الاساسي" ويرفض اسرائيل الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وأكد المجلس مرة أخرى أن جميع الاجراءات التي من شأنها تغيير مركز مدينة القدس المقدسة باطلة ولاغية ، وطلب إلى الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس سحب تلك البعثات من المدينة المقدسة . وتتضمن "الحولية الدولية الاوروبية ، ١٩٩٠" (Europa World Year Book. 1990) عنواني سفارتين بلدين في القدس . أما الجمعية العامة فقد رأت ، في قرارها ١٦٩/٣٥ هاء المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ أن قيام اسرائيل بسن "القانون الاساسي" المتعلق بالقدس انتهاك للقانون الدولي لا يؤثر في مواصلة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة . وقد تم التأكيد على هذا المفهوم في السنوات اللاحقة ، وظلت الحالة في القدس موضع قلق دولي بالغ .

وفي معرض الكلمة التي ألقاها لدى افتتاح الدورة الصيفية للبرلمان الاسرائيلي في ٣ أيار/مايو ١٩٨٢ ، قال رئيس الوزراء مناحيم بيغن ان اسرائيل ستواصل تطالب بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين وذلك في نهاية فترة السنوات الخمس الانتقالية التي تنص عليها اتفاقات كامب ديفيد ، وأنه لن يتم إزالة أي من

المستوطنات الاسرائيلية نتيجة لاي مفاوضات تجري في المستقبل بشان السلام وفي اقتراع مسجل ، اتخذ البرلمان باغلبية ٥٨ صوتا مقابل ٥٤ صوتا قرارا وافق فيه على بيان رئيس الوزراء الذي كان ينوي ، أصلا ، تقديم قرار من شانه أن يحظر إزالة المستوطنات الاسرائيلية في إطار أية معاهدات سلام قد تعقد في المستقبل . ويقر المسؤولون الاسرائيليون ، كما ورد في تقرير حكومة الولايات المتحدة الصادر عام ١٩٨٩ بعنوان "تقارير قطرية عن ممارسات حقوق الانسان لعام ١٩٨٨" ، أن عمليات جمع شمل الاسر محدودة لاسباب ديمغرافية وسياسية ويؤكدون على أن قوانين الاحتلال لا تتطلب من اسرائيل السماح بهجرة الفلسطينيين إلى الاراضي ؛ وأن القيود المفروضة على الإقامة والعودة وجمع شمل الاسر لا تنطبق على اليهود ، سواء كانوا أو لم يكونوا مواطنين اسرائيليين .

وفي أواخر الثمانينات ، تفاقمت الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة بسبب هجرة اليهود الواسعة النطاق في الاتحاد السوفياتي وفي أماكن أخرى إلى اسرائيل وأفادت الانباء أن ما يزيد عن ١٨٠٠٠٠ مهاجر جديد وصلوا إلى اسرائيل في عام ١٩٩٠ ، واعرب المجتمع الدولي عن خشيته من قيام الحكومة الاسرائيلية بتوجيه أعداد كبيرة من أولئك المهاجرين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، أو العمل على توطين ما يضاهي تلك الاعداد من الاسرائيليين فيها . كذلك أثارت المخاوف ملاحظة أدلى بها السيد إسحاق شامير ، رئيس وزراء اسرائيل ، في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، جاء فيها أن الحاجة إلى إقامة "اسرائيل كبيرة" ، ضرورة يقتضيها العدد الكبير من المهاجرين المرتقب قدومهم . ويتبيّن من الانباء التي تكرر نشرها في وسائط الإعلام الاسرائيلية خلال شهري آذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٩١ ، بأن نفقات الحكومة الاسرائيلية المتصلة بالأرض الفلسطينية المحتلة والواردة في ميزانية السنة المالية ١٩٩٠ - ١٩٩١ تجاوزت بكثير أمثال تلك النفقات في السنوات السابقة . مثال ذلك أن الاعتماد المخصص للضفة الغربية وقطاع غزة في ميزانية وزارة البناء والإسكان يتجاوز ١,١ بليون شيكل جديد (أي ما يقارب نصف بليون من دولارات الولايات المتحدة) . وورد في العدد الصادر في ٢٤ نيسان/ابريل عام ١٩٩١ في صحيفة النيويورك تايمز أن ما يزيد عن ٣٠ في المائة من كامل ميزانية هذه الوزارة ينفق على الانشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بالرغم من أن عدد الاسرائيليين المقيمين هناك لا يزيد عن حوالي ٣ في المائة

وفي ١٥ آذار/مارس ١٩٩٠ ، بدأ مجلس الامن النظر في "ما تقوم به اسرائيل من اعمال غير مشروعة تتعلق بالاستيطان في الارض المحتلة" استجابة لطلب من الاتحاد

الموفياتي . وجاء في الطلب ، الذي ورد في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الامن مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أن اجراءات التوطين هذه ، التي تضطلع بها الحكومة الاسرائيلية تتنافى واتفاقية جنيف الرابعة التي تمنع تغيير الهيكل الديمغرافي للاراضي المحتلة وتعرقل الجهود السلمية في الشرق الاوسط . وخلال شهري آذار/مارس وأيار/مايو ، عقد المجلس ست جلسات بشأن توطين المهاجرين الجدد في الارض الفلسطينية المحتلة ثم رفع جلسته المعقودة في ٣ أيار/مايو دون اتخاذ أي اجراءات في هذا الصدد .

جيم - احتياز الاراضي والموارد المائية

إن الاراضي والمياه موارد طبيعية أساسية من موارد الارض الفلسطينية المحتلة . وفي أواسط الثمانينات ، وضعت سلطة الاحتلال اليد على ما يقارب من نصف هذه الموارد في الضفة الغربية وعلى ما يقارب ٤٠ في المائة منها في قطاع غزة لاستخدامها في اغراضها هي أو في أغراض المستوطنين الاسرائيليين ، ومنذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، تم توسيع مساحة منطقة العاصمة في القدس الغربية لضم جزء كبير من أنحاء الضفة الغربية المحيطة بها إليها . وكما ورد سابقا ، وضعت اسرائيل يدها على القدس الشرقية الموسعة من خلال اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية اتخذتها في تموز/يوليه ١٩٨٠ ، برغم قرارات مجلس الامن .

وقامت سلطة الاحتلال باحتياز الاراضي في الارض الفلسطينية المحتلة من خلال اتخاذ تدابير متنوعة ، بما في ذلك الاستيلاء على الاراضي لاغراض عسكرية ، واعتبار بعض الاراضي "مهجورة" ، واعتبار الاراضي غير المسجلة "من أملاك الدولة" ، وتعيين مناطق مغلقة للاغراض العسكرية ، ومصادرة الاراضي للاغراض العامة ، وفي الوقت نفسه ، فرضت سلطة الاحتلال قيودا صارمة على الاراضي التي يملكها الفلسطينيون ، الامر الذي كثيرا ما أدى إلى الحيلولة دون زراعتها أو ريها أو استخدامها في أغراض البناء والصناعة . وفي هذا الصدد ، يقول السيد ميرون بنفنيستي :

"إن التدابير الاسرائيلية للتحكم في الاراضي تعكس استراتيجية صريحة للتخطيط القطاعي . وإن المعايير المعتمدة لتحديد حيزها المساحي هي معايير سياسية بحت . وتشير المخططات الرسمية الاسرائيلية إلى ثلاثة أهداف رئيسية هي : الربط بين المناطق اليهودية القائمة بغية ضمان الاستمرارية في أنماط الاستيطان اليهودي ؛ وتجزئة التجمعات الاستيطانية العربية ؛ وتشجيع بناء التجمعات الاستيطانية اليهودية الجديدة .

"ويعتبر استخدام المناطق والاراضي الفلسطينية وسائل للقهر وتهدف تدابير التحكم في الاراضي إلى أمرين : تطويق المناطق العربية ، واختراقها باشرطة من المناطق الطويلة التي "يحظر فيها البناء" . أما شبكة الطرق فهي مصممة بحيث تتخطى المراكز السكانية العربية ، وتؤدي أيضا إلى تجزئة المناطق الاستيطانية العربية وتشطيرها . وفي الواقع ، ان الاوامر التي تحظر البناء تحصر السكان الفلسطينيين في "علب" شابتة الحدود تمنع أي توسع طبيعي فيها(٥)".

وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه من الاجراءات التي اتخذها كل من مجلس الامن والجمعية العامة بشأن المستوطنات الاسرائيلية ، فقد أدانت الجمعية العامة بشدة في عدة مناسبات مصادرة الاملاك العربية الخاصة والعامة ونزع ملكيتها كما أدانت جميع العمليات الاخرى الرامية إلى احتياز الاراضي في الارض الفلسطينية المحتلة .

وخلال الفترة ١٩٧٩ إلى ١٩٩٠ ، واصلت سلطة الاحتلال استنزاف الموارد المائية في الارض الفلسطينية المحتلة وتحويل مجاريها وتقييد استخدامها لصالح اسرائيل ومستوطناتها . فقد تمت ممارست التحكم في استخدام الموارد المائية الفلسطينية مثلا ، عن طريق الحد من عدد الآبار وعمقها ، والحد من الزراعة والري ، وتطبيق سياسات تمييزية . ففي مجال الزراعة ، لسم يسمح للفلسطينيين بأن يستخدموا غير كمية المياه التي تم تخصيصها لهذا الغرض في عام ١٩٦٧ . وتضمن القيود المفروضة على استخدام المياه في الضفة الغربية المحتلة التدفق الجوفي للمياه في اتجاه اسرائيل ، مما يمدها بما بين ٢٥ و ٣٥ في المائة من مواردها المائية السنوية المحتملة . كذلك نجد أن المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، تلك المستوطنات التي يستهلك كل فرد فيها أضعاف كمية المياه المخصصة للفلسطينيين ، أسهمت بالمزيد في استنزاف الموارد المائية ونتيجة لذلك فقد اخذت صحة الفلسطينيين وبيئتهم وزراعتهم وصناعتهم تصاب باضرار متزايدة وعلاوة على ذلك ، فإن شبكة المياه العذبة الجوفية متى ما دب فيها الفساد نتيجة للضخ المفرط والملوحة والتلوث ، يصبح من المستحيل عمليا استصلاح مثل هذا المورد المدمّر . وفي ضوء الظروف الحرجة السائدة ، يساور الفلسطينيين الخوف من القضاء التام على مواردهم المائية العذبة .

القدس بعد الاحتلال والتوسيع منذ

حزيران/يونيه ١٩٦٧

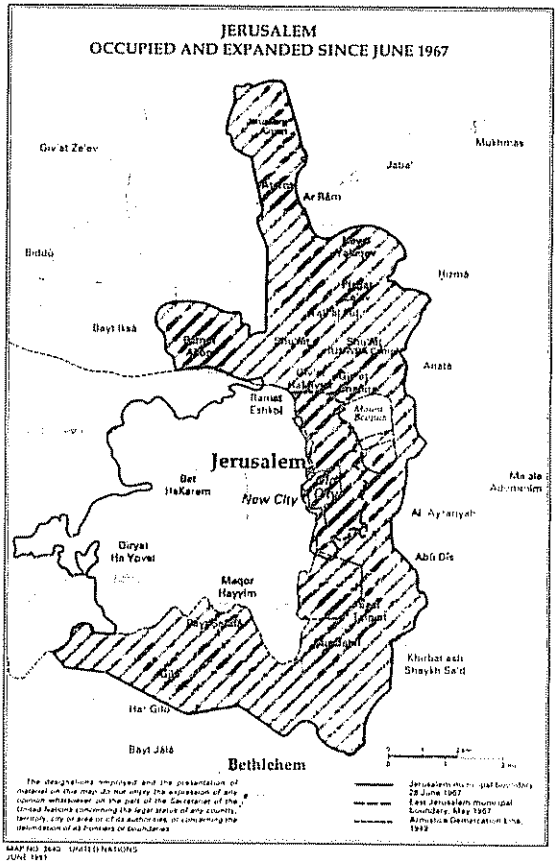

استنادا إلى الخريطة رقم 1756(S)X.

في حين أن مجلس الامن لم يتمكن من النظر في التقرير الثالث الذي كان قد طلب إلى اللجنة المنشأة بموجب قراره ٤٤٦ (١٩٧٩) اعداده ، وهو تقرير ركز على الموارد الطبيعية ، ولا سيما منها الموارد المائية ، واصلت الجمعية العامة الاعراب عن قلقها القديم العهد فيما يتعلق بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية في الارض الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة . وقد ادانت الجمعية العامة في قرارها ١٤٤/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ اسرائيل لاستغلالها الموارد الطبيعية لهذه الاراضي وأكدت من جديد حق الشعب الفلسطيني في استعادة موارده الطبيعية وفي نيل تعويض كامل عما تعرضت له هذه الموارد من استغلال أو استنزاف أو فقدان أو ضرر . وفيما يتعلق بخطة اسرائيل لبناء قناة تربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الميت ، طلبت الجمعية العامة من اسرائيل ألا تقوم ببناء القناة وقررت في قرارها ١٦٧/٤٠ المؤرخ ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ معاودة النظر في هذه المسألة في حال استئناف اسرائيل لانشطتها المتعلقة بالقناة المذكورة . وخلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٦ وعام ١٩٩٠ لم تستدع الضرورة معاودة النظر على هذا الوجه بسبب إرجاء تنفيذ الخطة في الظاهر . ووفقا لما ورد في عدد آب/أغسطس ١٩٩٠ من مجلة "Innovation" ، وهي عبارة عن تقرير شهري عن الابحاث والتطورات الصناعية والصناعة القائمة على العلم في اسرائيل ، طالب السيد يوفال نيمان ، وزير الطاقة والهياكل الاساسية ووزير العلم والتكنولوجيا في الحكومة المشكلة حديثا ، بتجديد بذل الجهود من أجل بناء قناة تربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الميت .

دال - انتهاكات حقوق الإنسان

وقد تدهورت حالة حقوق الانسان في الارض الفلسطينية المحتلة بصورة خطيرة خلال الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٩٠ ، نتيجة للتدابير القمعية المتزايدة التي اتخذتها السلطة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني . وهناك تقارير أعدتها الامم المتحدة ، والولايات المتحدة الامريكية ، والجماعات المعنية بحقوق الإنسان وغيرها ، تتضمن سردا مفصلا للسياسات والممارسات الاسرائيلية التي تمس الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٦٧ . وقد تضمنت تلك التدابير القمعية إبعاد المدنيين الفلسطينيين عن الاراضي المحتلة وحرمانهم من حقهم في العودة إليها ، وإساءة معاملة الفلسطينيين المحتجزين وتعذيبهم ، بمن بينهم أطفال وأحداث ، وإنزال العقوبات الجماعية وممارسة الاعتقالات الجماعية ، والتدخل في حقهم في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات ، وحقهم في المحاكمة العادلة وحرية الكلام والصحافة والتعبير والعبادة ، وحقهم في عدم تعريضهم لاي نوع من أنواع التمييز القائم على العنصر أو الجنس ، أو اللغة ، أو الدين ،

أو الرأي السياسي أو أي وضع آخر ؛ وهدم المنازل وإغلاقها ؛ وتغيير معالم الاراضي الفلسطينية ، ونهب الاماكن التاريخية والثقافية والدينية ، ولاسيما في القدس ؛ وكذلك التدخل في النظام التعليمي للشعب الفلسطيني وفي تنميته الاقتصادية والاجتماعية . وتتمثل وجهة النظر المستشفة من تقارير الأمم المتحدة عن حالة حقوق الإنسان لسكان الارض المحتلة في أن الاحتلال يشكل بحد ذاته انتهاكا لحقوق الإنسان للسكان المدنيين ، وينتقص من قدرة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقه في تقرير المصير .

وطوال عقد الثمانينيات ، أكدت الجمعية العامة في مناسبات عديدة من جديد حق السكان المشردين غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم أو إلى أماكن اقامتهم السابقة في الارض الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وندد كل من مجلس الامن والجمعية العامة ، على السواء ، بالتغييرات التي ادخلتها السلطة القائمة بالاحتلال على المركز القانوني والطبيعة الجغرافية والتكوين الديمغرافي لاي جزء من الارض الفلسطينية المحتلة . وفضلا عن ذلك ، فقد ردت الجمعية العامة ومجلس الامن على غير ذلك مما يتسم بخطورة خاصة من انتهاكات حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني ؛ ونذكر من ذلك على سبيل المثال ، أنه ، عقب منع اسرائيل محافظ الخليل من السفر للمثول امام مجلس الامن وإبعاده في فترة لاحقة عن الارض الفلسطينية المحتلة ، طلب مجلس الامن من حكومة اسرائيل مرارا ، منذ أيار/مايو ١٩٨٠ ، إلغاء التدابير غير القانونية التي اتخذتها سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي لإبعاد محافظ الخليل ومحافظ جنين والقاضي الشرعي للخليل ، وتسهيل أمر العودة الفورية للزعماء الفلسطينيين المبعدين . وفي حزيران/يونيه من العام ذاته ، أدان مجلس الامن محاولات الاغتيال التي تعرض لها محافظو نابلس ورام الله والبيرة ، وأعرب عن قلقه البالغ إزاء عدم توفير اسرائيل الحماية الكافية للسكان المدنيين . وخلال عقد الثمانينات كررت الجمعية العامة أيضا ادانتها الشديدة لانتهاك حقوق الإنسان المتواصل وذلك في سياق أهمية التحقيق العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير ، وشجبت اساءتها تلك مختلف الانتهاكات المرتبطة باعتقال الاشخاص نتيجة لكفاحهم من أجل تقرير المصير . وفي معرض إعادة تأكيدها على شرعية الكفاح من أجل الاستقلال ، شجبت الجمعية العامة بقوة ، على سبيل المثال ، قيام الولايات المتحدة الامريكية بتسليم مواطن فلسطيني من الارض الفلسطينية المحتلة ، وذلك عندما تناولت الجمعية ، في أوائل هذا العقد ، مسألة حقوق الإنسان المرتبطة بقضية السيد زياد أبو عين .

ونظرا لتدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة ولاستمرار الفشل في ايجاد حل لقضية فلسطين وعجز مجلس الأمن عن العمل وفقا لتوصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي وافقت عليها الجمعية العامة ، عقدت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة . وفي ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، اكدت الجمعية العامة من جديد أنه لا يمكن ايجاد حل شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط ما لم تنسحب اسرائيل من كل الأرض الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، وما لم يتحقق الحل العادل لمشكلة فلسطين على أساس الحصول في فلسطين على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . واكدت الجمعية العامة أيضا من جديد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما فيها الحق في العودة وفي تقرير المصير وفي انشاء دولة فلسطينية مستقلة ، وأعربت عن معارضتها لجميع السياسات والخطط التي ترمي إلى توطين الفلسطينيين خارج وطنهم .

وبالنظر إلى حدوث تطورات خطيرة اخرى تمس بامن الفلسطينيين ومن ضمنهم الموجودون في لبنان ، استأنفت الجمعية العامة عقد دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة أربع مرات في عام ١٩٨٢ ، وأدانت فيها الدولة القائمة بالاحتلال ، اسرائيل ، لجملة أمور ، من بينها حل مجلس بلدية البيرة المنتخب ، وإقالة المحافظين المنتخبين ، وانتهاك حرمة الاماكن المقدسة ، ولاسيما في القدس ، وقتل وجرح المصلين في القدس في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ، وشن هجمات على مختلف المؤسسات المدنية والدينية في الأرض الفلسطينية المحتلة .

وقد ازداد تدهور حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ آب/اغسطس ١٩٨٥ ، نتيجة لتنفيذ سياسة "القبضة الحديدية" ضد المدنيين الفلسطينيين وزيادة حالات قتل وجرح المتظاهرين الفلسطينيين ، وحالات الاعتقال أو الحبس "الاداري" التعسفي لمئات الفلسطينيين ، وفرض وجباية ضرائب ورسوم باهظة وغير متكافئة وإغلاق مكاتب الصحف ونقابات العمال الفلسطينية . وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، شجب مجلس الأمن بشدة ما تتبعه اسرائيل من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة ، وبصورة خاصة لجوء الجيش الاسرائيلي إلى فتح النيران وقتل وجرح المدنيين الفلسطينيين العزل بمن فيهم الطلاب . وفي أثناء الانتفاضة منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، واصل مجلس الامن والجمعية العامة النظر في حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة ، وهي حالة أخذت في التدهور السريع ، وذلك ، بصفة خاصة ، بغية منع إبعاد الفلسطينيين وتعزيز حماية الشعب الفلسطيني ، وهي أمور ستجري مناقشتها في الجزء التالي .

وبالإضافة إلى الجهود التي بذلها مجلس الامن والجمعية العامة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٩٠ تصدت هيئات أخرى من الامم المتحدة لمعالجة مسألة حقوق الإنسان من حيث علاقتها بقضية فلسطين . وتقع مسؤولية دراسة حالة حقوق الإنسان في الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، في الدرجة الاولى ، على عاتق اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة ، وهي لجنة انشأتها الجمعية العامة في عام ١٩٦٨ لهذا الغرض . وقد دعت الجمعية العامة اسرائيل إلى التعاون مع اللجنة الخاصة ، إلا أن اسرائيل رفضت حتى الآن الاعتراف بولايتها ومد يد التعاون لها بأي شكل من الاشكال . وتقوم اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية من خلال الشهادات التي يدلي بها الاشخاص الذين يلمون بالحالة الماما مباشرا ويمثلون أمام اللجنة للادلاء بشهاداتهم ، ومن خلال الانباء المنشورة في وسائط الإعلام الاسرائيلية ووسائط الإعلام الاخرى .

وخلصت اللجنة الخاصة مرارا طيلة عقد الثمانينات إلى أن اسرائيل تنتهك أحكام الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، واتفاقية جنيف الرابعة ، واتفاقيتي لاهاي وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وترى اللجنة الخاصة ، أن استمرار انتهاك حقوق الإنسان ناجم عن واقع للاحتلال الاسرائيلي بذاته وعن سياسة استعمار وضم الاراضي المحتلة . ولا يمكن للشعب الفلسطيني الرازح تحت رقبة الاحتلال أن يتوقع التمتع بحقوقه الاساسية ما دام محروما من حقه في تقرير المصير . فليس ثمة إنسان ينعم بحرية التمتع بحقوقه ما لم يكن هو نفسه مسؤولا بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن ، ومشاركا في ، تحديد حقوقه والتزاماته وإعمالها كمواطن . وفي حالة الاحتلال ، فإن السلطة القائمة بالاحتلال هي التي تملي حدود هذه الحقوق .

كذلك أدانت لجنة حقوق الإنسان التي انشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٤٦ انتهاكات اسرائيل لحقوق الإنسان في الاراضي المحتلة ، وخلال عقد الثمانينات ، أعلنت اللجنة في قرارات سنوية أن حالات خرق اسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة هي جرائم حرب ووصمة في جبين الانسانية ، وأكدت من جديد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير دون تدخل خارجي وحقه في إنشاء دولة تتمتع بالاستقلال والسيادة التامين في فلسطين . وفي عام ١٩٩٠ اتخذت اللجنة قرارات أدانت فيها ، بين جملة أمور ، سياسات وممارسات السلطة القائمة بالاحتلال ، اسرائيل ، التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الارض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، كما أدانت ، بصفة خاصة ، افعالا معينة مثل قيام الجيش الاسرائيلي

والمستوطنين الاسرائيليين بفتح النيران على نحو يؤدي إلى قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين العزل ، وفرض تدابير اقتصادية تقييدية ، وهدم المنازل ، ونهب الاموال العقارية والشخصية التي تكون بحوزة الاشخاص العاديين فرادى أو جماعات ، والعقاب والاعتقال الجماعيين ، ومصادرة ممتلكات السكان بما في ذلك حساباتهم المصرفية كما حدث قبل ذلك بوقت قصير في قرية بيت ساحور .

ومتابعة لاعمال المؤتمرين العالميين بشأن المرأة ، اللذين عقد أحدهما في مكسيكو في عام ١٩٧٥ والآخر في كوبنهاغن في عام ١٩٨٠ ، شرعت اللجنة المعنية بمركز المرأة في بحث قضية المرأة الفلسطينية في دورتها التاسعة والعشرين لعام ١٩٨٣ وفي ٤ أيار/مايو من ذلك العام ، أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا اتخذته اللجنة بشأن مركز المرأة والاطفال في الاراضي العربية المحتلة . ويتضمن القرار نداءً يدعو جميع نساء العالم إلى الاعلان عن تضامنهن ودعمهن للمرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في الجهود التي يبذلونها لوضع حد لانتهاك اسرائيل الصارخ لحقوق الإنسان الاساسية في الاراضي المحتلة ؛ ونداءً يدعو جميع الدول والمنظمات الدولية إلى تقديم كل المساعدات المعنوية والمادية إلى المرأة الفلسطينية والعربية وإلى الشعب الفلسطيني والشعوب العربية في سراعهم لاستعادة حقهم غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ، ونداءً يدعو جميع نساء العالم إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الإفراج عن آلاف الاشخاص ، بمن فيهم النساء والاطفال ، الذين يكافحون من أجل قضية تقرير المصير والتحرر والاستقلال وتم اعتقالهم بصورة تعسفية في سجون قوات الاحتلال . وعند عام ١٩٨٣ ، أعربت اللجنة المعنية بمركز المرأة عن قلقها البالغ ازاء حرمان المرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني من حقوقهم غير القابلة للتصرف ، وبصفة خاصة من الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين .

كذلك تصدى المؤتمر الدولي للمرأة الذي عقد في نيروبي في تموز/يوليه ١٩٨٥ لمسألة حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني . فطالبت استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ، التي اعتمدها ذلك المؤتمر بتنفيذ برنامج العمل لإحقاق حقوق الفلسطينيين الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في عام ١٩٨٣ مع التشديد على دور المرأة الفلسطينية في الحفاظ على هويتها القومية وتقاليدها وتراثها وفي كفاحها من أجل التمتع بالسيادة . وطالبت أيضا باتخاذ اجراء دولي يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، بالاضافة إلى اتخاذ تدابير للاستدلال على الاحتياجات المحددة للنساء الفلسطينيات والاطفال الفلسطينيين وتلبيتها .

وخلال الفترة قيد النظر ، قامت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف برصد الحالة في الارض الفلسطينية المحتلة ، بما فيهـا القدس ، على أساس جار ، ووافت الجمعية العامة ومجلس الامن بتقارير عن التطـورات التي تتطلب الاهتمام الفوري كما قدم المشاركون في الحلقات الدراسية ومؤتمـرات المنظمات غير الحكومية التي نظمتها اللجنة ، قدرا كبيرا من المعلومات عن الحالـة في الارض الفلسطينية المحتلة وقد أدانت اللجنة السياسات والممارسات القمعية التي تنتهجها اسرائيل وطالبت بانسحاب اسرائيل من الارض المحتلة وتوفير الحماية الدولية الفعالة للشعب الفلسطيني ريثما تتم تسوية قضية فلسطين .

هاء - الانتفاضة والحاجة الى ضمان حماية الفلسطينيين
الذين يعيشون في ظل الاحتلال الاسرائيلي

إن الظروف السائدة في الارض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بمـا فيها القدس ، والتي انطوت على ما يزيد عن ٢٠ عاما من الاحتلال العسكري ، والقمـع ، ونزع الملكية ، والإذلال ، قد ساهمت في اندلاع الثورة الشعبية الفلسطينيـة ، أو الانتفاضة ، في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ وصمد ذلك الحين شارك الفلسطينيون من جميع الفئات ، شبانا وكبارا ، عمالا ونساء وأطفالا ، في المظاهرات الشعبية ، والمقاطعـات الاقتصادية والامتناع عن دفع الضرائب ، والإضرابات على سبيل الاحتجاج على استمـرار الاحتلال العسكري لارضهم والمطالبة بالاستقلال الوطني .

ومنذ بدء الاحتلال العسكري الإسرائيلي في حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، اتت خطـورة الحالة السائدة في الارض المحتلة الى تكرر حالات التعبير عن الاحتجاج بين صفوف الشعـب الفلسطيني ، وكانت تقابل بتدابير قمعية قاسية كما أن تراكم الهموم الشخصية عبـر الاجيال ولجوء السلطة القائمة بالاحتلال الى انتهاج سياسات قمعية بصورة متزايـدة استفز السكان مرارا الى تحدي سلطات الاحتلال .

ولقد اتسمت حياة الفلسطينيين اليومية في الاراضي المحتلة منذ بدء الانتفاضـة بدرجة عالية الى حدّ غير عادي من المواجهة والقمع . وقد اتخذت سلطات الاحتـلال بتطبيق تدابير صارمة ، من شتى المعاقبة بكسر العظام والضرب المبرح . ونتيجـة لذلك قتل ما يقرب من ٠٠٠ ١ فلسطيني واصيب عشرات الالوف منهم بجراح . واعتقـل آلاف الفلسطينيين ، ونقل مئات منهم الى سجون في اسرائيل ، وأبعد كثير منهم خـارج الارض الفلسطينية المحتلة وهدمت عشرات المنازل أو سدّت مداخلها بالاسمنت المسلـح .

وتوقف النظام التعليمي حين أغلقت المدارس والجامعات لفترات مطولة وحظرت اتخاذ ترتيبات توفير التعليم غير الرسمي . وفرض حظر التجول على قرى ومناطق بأكملها وتم تقليص خدمات المسبغ بالتجزئة ، والخدمات المرفقية والصحية والمالية والتجارية فضلا عن تحريم أنشطة وسائط الإعلام والمنظمات المدنية . واجتثت عشرات الألوف من الأشجار المثمرة من جذورها ودمّرت المحاصيل على سبيل العقاب الجماعي . وفي هذا الوضع ، حاول الفلسطينيون على الرغم من كل المثبطات أن يخرجوا من الاختناق الاقتصادي سالمين بالاعتماد على اقتصادهم المعيشي القائم على جهود المجتمعات .

واستنادا الى المعلومات والأدلة التي قدمت الى اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية ، لاحظت هذه اللجنة في عام ١٩٨٩ أن الحالة في الأرض المحتلة اتسمت خلال الانتفاضة بمستوى خطير من العنف والقمع لم يسبق له مثيل فيما يزيد عن ٢٢ عاما من الاحتلال العسكري .

وفي نهاية عقد الثمانينات ، أكدت لجنة حقوق الإنسان من جديد أن الممارسات التي تتبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بصورة منتظمة ومستمرة ، والتي تشمل في قتل الفلسطينيين ، بما فيهم الأطفال ؛ وتكسير العظام ؛ وإخضاع المدن والقرى ومخيمات اللاجئين لظروف معيشية يقصد بها القضاء على سكانها عن طريق فرض حظر التجول والحصار العسكري ؛ وإلقاء القنابل المسيلة للدموع داخل المنازل والمساجد والمستشفيات ؛ والضرب الوحشي وإساءة معاملة النساء الحاملات ، تشكل كلها انتهاكات خطيرة لمبادئ القانون الدولي ، وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية . وقد أدانت اللجنة اسرائيل لإعاقة تعليم الآلاف من الطلاب والتلاميذ ؛ وإنزال العقوبات الجماعية ، وتعذيب وإساءة معاملة أعداد كبيرة من الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية وفيما اسمته اسرائيل "معسكرات الاعتقال" وإبعاد وطرد الفلسطينيين .

وقد اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام إزاء الانتفاضة ، وبصفة خاصة إزاء السياسات والممارسات القمعية التي تنتهجها السلطة القائمة بالاحتلال ، موقف الإعراب عن قلقهم البالغ . وسند الأيام الأولى لاندلاع الانتفاضة حظيت مسألة سلامة وحماية الشعب الفلسطيني الذي يعيش في الأرض المحتلة بالاهتمام ، وذلك بدءا بقرار مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . واستجابة لقرار مجلس الأمن المذكور ، وبالاتفاق مع السلطات الإسرائيلية ، أرسل الأمين العام ممثلا الى المنطقة ، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، لدراسة الوضع على الساحة . وقد تضمنت المعلومات الواردة في التقرير اللاحق الذي أعده الأمين العام والمؤرخ في ٣١ كانون

الثاني/يناير ١٩٨٨ (S/19443) وصفا لتصورات الإسرائيليين والفلسطينيين للحالة الخطيرة التي تسود الارض الفلسطينية المحتلة . وقد أوضح الوزراء الإسرائيليون الذين اجتمعوا مع ممثل الامين العام ، بأنهم يرفضون القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) ، كما تم إيضاح ذلك في مجلس الامن ، لانه ليس لمجلس الامن أي دور يضطلع به فيما يتصل بأمن الاراضي المحتلة التي تنحصر المسؤولية عنها في اسرائيل . ووفقا لما هو معلوم تمام العلم فإن اسرائيل لا تقل انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي . وأما فيما يتعلق بالحالة في الاراضي المحتلة ، فقد وافق الوزراء الاسرائيليون على أنها حالة خطيرة . وتبين مما ورد في التقرير أن حكومة اسرائيل تأسف لما حدث من إصابات بين المدنيين وأنها تتخذ الخطوات اللازمة للتقليل من أمثال تلك الإصابات في المستقبل الى أدنى حد ممكن . والضرورة تحتم إيجاد حل سياسي للمشكلة الكامنة وراء الحالة ، كما أن اسرائيل لا تزال ملتزمة بالبحث عن تسوية عن طريق التفاوض ، ولكن لا بد ، ريثما يتم ذلك ، من إعادة فرض القانون والنظام

وأما الفلسطينيون الذين تمت استشارتهم فقد قالوا ، بدون استثناء ، أنهم يرفضون الاحتلال الاسرائيلي واشتكوا مرارة من ممارسات قوات الامن الإسرائيلية وقد أدرج الامين العام في تقريره أمثلة لانتهاكات أحكام اتفاقيات جنيف الرابعة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال ، اسرائيل ، وعرض مجموعة من التدابير الحمائية المحتملة التي يمكن اتخاذها للمساعدة على ضمان سلامة السكان المدنيين الفلسطينيين وتورد فيما يلي ما ذكره من الاشكال المقترحة "للحماية" :

"(أ) قد تعني "الحماية" الحماية المادية ، أي إتاحة قوات مسلحة تردع - وتكافح عند اللزوم - أي اخطار تهدد سلامة الاشخاص المحميين ؛

"(ب) وقد تعني "الحماية" الحماية القانونية ، أي تدخل هيئة خارجية لدى السلطات الامنية والقضائية للسلطة القائمة بالاحتلال وكذلك بخصوص ما تعقده من محاكمات سياسية ، ضمانا لمعاملة فرد أو مجموعة من الافراد بالعدل ؛

"(ج) وقد تتخذ "الحماية" أيضا شكلا أقل من ذلك تحديدا سُمّي في هذا التقرير "المساعدة العامة" ، وذلك بأن تتدخل هيئة خارجية لدى سلطات الدولة القائمة بالاحتلال لمساعدة أفراد أو مجموعات من الافراد على مقاومة أي انتهاكات لحقوقهم (مثل عمليات مصادرة الاراضي) ، وعلى مواجهة مصاعب الحياة اليومية في ظل

الاحتلال مثل القيود الامنية ، وحظر التجول ، والمضايقات ، والصعوبات البيروقراطية ، وما إلى ذلك ؛

"(د) وأخيرا ، هناك "الحماية" التي تتخذ الى حد ما شكلا غير ملموس وتقدمها جهات خارجية ، وهي تشمل على وجه الخصوص وسائط الإعلام الدولية التي قد يكون لمجرد وجودها واستعدادها لنشر ما تشاهده أثر مفيد لكل المعنيين ويسمي التقرير هذا النوع من الحماية "الحماية بالنشر" .

والتوصية الرئيسية التي قدمها الامين العام في التقرير هي أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة لإقناع اسرائيل بقبول انطباق اتفاقية جنيف الرابعة ، بحكم القانون ، على الأراضي المحتلة وبتصحيح ممارساتها بغية الامتثال التام لتلك الاتفاقية وتضمن التقرير أيضا توصيات ووصفا لخطوات معينة كان الأمين العام قائما باتخاذها في إطار الترتيبات القائمة لتعزيز السلامة والحماية التي يمنحها المجتمع الدولي لسكان الأرض الفلسطينية المحتلة ، وذلك مثلا في إطار وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

ونظر مجلس الأمن في التقرير الذي قدمه الأمين العام ، وذلك في خمسة اجتماعات عقدها في ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير ١٩٨٨ . ووجهت الأغلبية الساحقة في الوفود التي تمت المسألة انتقاداتها لإسرائيل بسبب التدابير القمعية القاسية التي تتخذها ضد المشتركين في الانتفاضة الفلسطينية المدنية في الأرض المحتلة وأعربت عن دعمها لتوصيات الأمين العام . بيد أنه لم يتسن لمجلس الأمن اتخاذ أي إجراء استنادا الى هذه التوصيات نظرا لعدم اعتماد مشروع قرار قدم في هذا الشأن بسبب الصوت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين . ويتضح من تقرير الأمين العام المؤرخ في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أن عدد الموظفين الدوليين الذين يعملون في الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة قد ارتفع من ١٥ الى ٥١ خلال الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ وقد ساعد الموظفون الإضافيون في تخفيف حدة الأوضاع المتوترة ، وتفادي إساءة معاملة الجماعات الضعيفة ، والحد من التدخل في تنقل سيارات الإسعاف ، وتسهيل توفير الأغذية والمساعدة الطبية أثناء حظر التجول . وفضلا عن ذلك ازداد حجم الوفد الدولي التابع للجنة الصليب الأحمر الدولية - وهي تضطلع بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بدور محدد فيما يتعلق بتوفير الحماية في الأرض المحتلة - من ١٥ مندوبا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ الى ٤٥ في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ . وسرح الأمين العام بأن تواجد الموظفين

الدوليين الإضافيين التابعين للمنظمتين المذكورتين في الارض المحتلة ، قد لقي ترحيبا من قبل الفلسطينيين غير أنهم اوضحوا انه ، نظرا للظروف الاستثنائية التي يعيشون فيها ، لم يكن لهذا التواجد الإضافي التاثير اللازم على سلوك السلطات الإسرائيلية .

ومنذ أن اتخذ مجلس الامن قراره ٦٠٥ (١٩٨٧) المؤرخ ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، انعقد في عدة مناسبات للنظر في الحالة في الارض الفلسطينية المحتلة من ذلك مثلا انه اتخذ اربع قرارات تتعلق على وجه التخصيص بمسالة إبعاد الفلسطينيين من الارض المحتلة . وقد طلب المجلس من اسرائيل في تلك القرارات ، وهي ٦٠٧ (١٩٨٨) المؤرخ في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ و ٦٠٨ (١٩٨٨) المؤرخ في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ و ٦٣٦ (١٩٨٩) المؤرخ في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ و ٦٤١ (١٩٨٩) المؤرخ في ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨٩ ، أن تكف عن إبعاد المدنيين الفلسطينيين وأن تكفل للذين أُبعدوا منهم من قبل أن يعودوا الى الاراضي الفلسطينية المحتلة على الفور سالمين . وفي بيان رئاسي مؤرخ في ٢٦ آب/اغسطس ١٩٨٨ ، قال أعضاء مجلس الامن إنهم يشعرون بقلق بالغ إزاء استمرار تدهور الحالة في الارض الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وبصفة خاصة إزاء الحالة الخطرة والحرجة الناجمة عن إغلاق بعض المناطق وفرض حظر التجول ، وما ترتب عليها من زيادة في عدد الإصابات والوفيات . كما اعربوا عن قلقهم البالغ بسبب استمرار اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، في مواصلة سياستها الرامية إلى إبعاد المدنيين الفلسطينيين على نحو يتناقض مع قرارات مجلس الامن واتفاقية جنيف الرابعة ، كما توضح ذلك في ١٧ آب/اغسطس ١٩٨٨ من قيام اسرائيل بإقصاء اربعة مدنيين فلسطينيين الى لبنان واتخاذها قرارا بإقصاء اربعين آخرين . وطلب الاعضاء الى اسرائيل أن تكف فورا عن إبعاد أي مدنيين فلسطينيين وأن تتكفل فورا بعودة الذين أبعدتهم من قبل سالمين . ورأى أعضاء مجلس الامن أن الحالة في الاراضي المحتلة تنطوي على عواقب خطيرة بالنسبة للمساعي المبذولة من أجل تحقيق سلم شامل عادل ودائم في الشرق الاوسط

وعقب وقوع حادث في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٠ اقدم فيه رجل اسرائيلي مسلح على قتل سبعة عمال فلسطينيين وإصابة ١١ آخرين بجراح في ريشون لتصيون في اسرائيل ، تصدى مجلس الامن لمسالة الحماية . ولاول مرة في تاريخه ، عقد مجلس الامن جلسة في جنيف لمناقشة هذه المسالة . وأثناء المناقشة التي أجراها مجلس الامن في جنيف في ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٠ وفي نيويورك في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ شدد كل وفد تقريبا من الوفود التي تكلمت ، بما فيهم أعضاء المجلس ، على حاجة الفلسطينيين الملحّة

للحماية . وفي ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أدلى السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ببيان أمام المجلس طلب فيه اتخاذ إجراء عاجل تقتضيه الضرورة لتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني . وأعد مشروع قرار يقضي بإنشاء لجنة تتألف من ثلاثة من أعضاء مجلس الأمن لدراسة الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وللتوصية بالسبل والوسائل اللازمة لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، ولكن لم يتسن اعتماد المشروع في هذه المرة أيضا بسبب الصوت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ذلك . وقد قتل أثناء المظاهرات التي قامت في جميع أرجاء الأرض المحتلة احتجاجا على الحادث ١٧ فلسطينيا وأصيب ما يزيد عن ١٠٠٠ فلسطيني بجراح على يد قوات الأمن الإسرائيلية .

وقام ممثل شخصي للأمين العام بزيارة اسرائيل والأرض المحتلة من ٢٢ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ . ويفيد البيان الصحفي الذي أصدره الأمين العام ، في جنيف في ٤ تموز/ يوليه أن مصدر القلق الرئيسي الذي نقله الفلسطينيون للممثل الشخصي للأمين العام هو احساسهم البالغ بقابلية تعرضهم للأذى الناجم عن عدم توفر الحماية اللازمة لهم . وقد أعرب عن هذه المخاوف الأشخاص الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين فضلا عن المقيمين في المدن والقرى . وأعرب الفلسطينيون أيضا عن قلقهم البالغ إزاء حاجتهم الى ضمان تمتعهم بحقوقهم الإنسانية والاقتصادية الأساسية . وقد أعلمت السلطات الإسرائيلية بظلاماتهم وحثت على اتخاذ الخطوات اللازمة للنظر فيها .

وفي بيان رئاسي صدر بتاريخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، شجب أعضاء مجلس الأمن بقوة الحادث الذي وقع في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ في مستوطنة تابع للأونروا يقع قرب مخيم الشاطئ في قطاع غزة أصيب فيه العديد من النساء والأطفال الفلسطينيين الأبرياء بجراح من جراء قنبلة غاز مسيل للدموع ألقاها عليهم ضابط اسرائيلي . وإذ أعرب الأعضاء عن استيائهم إزاء تخفيف العقوبة المفروضة على هذا الضابط ، أكدوا من جديد أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأرض الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وطلبوا من الأطراف المتعاقدة السامية ضمان احترام الاتفاقية . وطلبوا من اسرائيل التقيد بالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقية .

وفي غضون ذلك ، تصدت الجمعية العامة ، لأول مرة ، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، لما يسود الأرض الفلسطينية المحتلة من ظروف خطيرة مرتبطة بالانتفاضة الشعبية الفلسطينية . واتخذت في ذلك اليوم قرارها ٤٣/٢١ بشأن انتفاضة الشعب الفلسطيني ،

وفيه أدانت سياسات اسرائيل المتعمدة في انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني ، وبصفة خاصة أعمالا مثل قيام الجيش الإسرائيلي والمستوطنين بإطلاق النيران الذي يسفر عن قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين العزل ، وتكسير العظام ، وإبعاد المدنيين الفلسطينيين ، وفرض التدابير الاقتصادية التقييدية ، وهدم منازلهم ، والعقاب والاحتجاز الجماعيين ، وكذلك منع الوصول الى وسائط الإعلام . وطلبت الجمعية العامة أيضا الى الاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة ، اتخاذ التدابير الملائمة لضمان احترام اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، لهذه الاتفاقية في جميع الظروف وفقا لالتزامها ولأحكام المادة ١ من الاتفاقية .

ونظرا لعجز مجلس الامن عن التصرف في وقت حدوث أعمال قمعية عنيفة ردا على الانتفاضة الشعبية ، عمدت الجمعية العامة بصورة متزايدة الى الحث على النظر في اتخاذ تدابير كفيلة بضمان توفير حماية دولية نزيهة للمدنيين الفلسطينيين . وقد نظرت الجمعية العامة مرة أخرى في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٩ في دورتها المستأنفة الثالثة والاربعين ، وفي ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ في دورتها الرابعة والاربعين ، الحالة الخطرة المرتبطة بالانتفاضة في الارض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، وأعربت الجمعية العامة في قرارها ٣/٤٤ المؤرخ ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ عن بالغ القلق إزاء الحالة التي تثير الجزع في الارض الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، نتيجة لاستمرار الاحتلال على يد اسرائيل ولسياساتها وممارساتها المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني . وعبّرت الجمعية العامة عن شعورها بصدمة شديدة إزاء الاستمرار في قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين ، وأعمال النهب التي تعرضت لها منازل المدنيين العزّل في مدينة بيت ساحور الفلسطينية . وعبّرت الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٤٥ المؤرخ ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، عن شعورها بصدمة شديدة إزاء أعمال العنف الاسرائيلية التي وقعت في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، في الحرم الشريف في القدس والتي أسفرت عن قتل وجرح مدنيين فلسطينيين ، ويرد ذكر ذلك أدناه . وفضلا عن ذلك طلبت الجمعية العامة من جديد الى مجلس الامن أن ينظر على وجه الاستعجال في الحالة في الارض الفلسطينية المحتلة بغية النظر في التدابير اللازمة لتوفير حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين في الارض الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وطلبت من الامين العام أن يدرس الحالة هناك مستخدما جميع الوسائل المتاحة له . وفي اليوم التالي ، أعلن أن رئيس الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة سيقوم بزيارة لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الاراضي العربية المحتلة في أوائل العام الجديد ، ١٩٩١ . ومن شأن هذه الزيارة ، وهي الاولى في نوعها ، أن تتيح

للرئيس الفرصة لأن يعبّر شخصيا لأولئك الذين يعيشون في المخيمات عن دعم الجمعية العامة لهم واهتمامها بمحنتهم .

وفي ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، عبّر مجلس الأمن في قراره ٦٧٢ (١٩٩٠) بالاجماع عن الشعور بالجزع إزاء العنف الذي ارتُكب في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر في الحرم الشريف وأماكن مقدسة أخرى في القدس وأسفر عن موت ٢٠ فلسطينيا وإصابة ما يزيد عن ١٥ شخصا بجراح بينهم مدنيون فلسطينيون ومصلون أبرياء ، كما أدان ، بصفة خاصة ، أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمن الاسرائيلية وأسفرت عن إصابات وخسائر في الأرواح البشرية . وطلب مجلس الأمن الى اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، الامتثال بدقة لالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ، التي تنطبق على جميع الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وأعرب المجلس عن ترحيبه بقرار الأمين العام إيفاد بعثة الى المنطقة وطلب منه أن يقدم اليه تقريرا قبل نهاية تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، يتضمن ما يجده من حقائق وما يخلو اليه من استنتاجات .

وفي ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أصدرت الوزارة الاسرائيلية بيانا ذكرت فيه أن ثمة قرار مجلس الأمن ٦٧٢ (١٩٩٠) غير مقبول لديها البتة وأن اسرائيل لن تستقبل وفد الأمين العام . وقد سعى الأمين العام الى الحصول على إيضاحات من حكومة اسرائيل عما إذا كان البيان يعني أن الحكومة لن تستقبل وفده أم أنه يعني أن الوفد سيُمنع من الدخول . وفي اجتماع مع الأمين العام عقد في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ، صرّح ممثل اسرائيل الدائم بالنيابة أن حكومته لا ترغب في قدوم البعثة وأنها مستعدة لأن تقدم الى الأمين العام نسخة من التقرير الذي أعدته لجنة التحقيق بشأن الأحداث التي وقعت في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، وهي لجنة عيّنها رئيس الوزراء الاسرائيلي . وقد أبلغ الأمين العام مجلس الأمن ، خلال مشاورات غير رسمية جرت في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ أنه ليس في مركز يتيح له إيفاد بعثة الى المنطقة ، وعبّر أعضاء المجلس عن رأيهم بوجوب مواصلة بذل الجهود لإيفاد البعثة .

وفي ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ، شجب مجلس الأمن بالاجماع ، في قراره ٦٧٢ (١٩٩٠) ، رفض حكومة اسرائيل استقبال بعثة الأمين العام الى المنطقة ، وحث الحكومة الاسرائيلية على إعادة النظر في قرارها ، وأصر على وجوب امتثالها امتثالا تاما للقرار ٦٧٢ (١٩٩٠) الذي لم يتم تنفيذه بعد .

وقدم الامين العام في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ تقريرا الى مجلس الامن (S/21919 و Corr.1) وفقا للقرار ٦٧٢ (١٩٩٠) . كما تم تقديم ثلاث إضافات للتقرير بشأن الحادث الذي وقع في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ، وهي : (أ) التقرير المعد من قبل "بيتسليم" ، وهو "مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة" ؛ (ب) وتقرير "الحق : القانون في خدمة الانسان" ؛ (ج) وموجز تقرير لجنة التحقيق التي عينتها اسرائيل . وتضمنت وثيقة منفصلة من وثائق مجلس الامن رسالة يحيل فيها وفد فلسطين ما توصل اليه المجلس الاسلامي الاعلى من استنتاجات تتعلق بالحادث ذاته . وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، عُرض على مجلس الامن شريط تلفزي ، أعده أحد الافراد المتواجدين أثناء الاشتباكات العنيفة التي وقعت في القدس في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ، وقدمه المراقب عن فلسطين كدليل على أن قيام القوات الاسرائيلية بإطلاق النار على المصلين العرب في المسجد الاقصى لم يكن نتيجة لأي استفزاز

وذكر الامين العام في تقريره أنه لم يتمكن من الحصول على معلومات مستقلة ، على الطبيعة ، فيما يتعلق بالاحداث الاخيرة التي وقعت في القدس ، واشار الى التغطية الشاملة التي قامت بها الصحافة الدولية وافادت بأن ما يتراوح بين ١٧ و ٢١ فلسطينيا قد قتلوا وان ما يزيد على ١٥٠ أصيبوا بجراح على يد قوات الامن الاسرائيلية ، كما أفيد بما يربو على ٢٠ اسرائيليا من المدنيين والشرطة بجراح على يد الفلسطينيين . ورغم تضارب الآراء حول الاسباب التي أثارت حدوث الاشتباكات فإن المراقبين المتواجدين في مكان الاحداث ، بمن فيهم موظفو لجنة الصليب الاحمر الدولية ، صرحوا بأن الذخيرة الحية قد استخدمت ضد المدنيين الفلسطينيين .

وذكّر الامين العام بأن المجلس قد طلب منه في القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) ، الذي اتخذ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ في الايام الاولى للانتفاضة ، أن يدرس الحالة في الاراضي المحتلة ويقدم اليه تقريرا يتضمن توصياته بشأن السبل والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال . وعلى اساس ذلك التفويض ، وبموافقة السلطات الاسرائيلية ، تمكن الامين العام من إيفاد بعثة الى الاراضي المحتلة لإعداد تقرير مفصل يتضمن مجموعة من التوصيات تمت الاشارة اليها أعلاه .

وقال الامين العام في تقريره المؤرخ في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ أن من الجدير بالذكر أن كلا مما اعتمد منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ من قرارات مجلس الامن والبيانات الصادرة عن رئيسه التي عنيت بمسألة سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين

الذين يعيشون في الأراضي المحتلة يعيد تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة وتطالب اسرائيل فيه مرارا بأن تفي بالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقية . وفضلا عن ذلك ، أشار الأمين العام الى أن المادة ١ من الاتفاقية تنص على ما يلي : "تتعهد الأطراف المتعاقدة باحترام وضمان احترام هذه الاتفاقية في جميع الأحوال" .

وقال الأمين العام إن الموقف الذي تتخذه اسرائيل ، وهي نفسها طرف متعاقد سام ، بعدم قبولها رسميا الانطباق القانوني للاتفاقية ، مع أنها قررت منذ عام ١٩٦٧ أن تتصرف من حيث الواقع وفقا للأحكام الانسانية للاتفاقية ، هو موقف لا تقبله لجنة الصليب الأحمر الدولية ، وهي القيّمة على اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، ولم تقرّه سائر الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية .

وفي نهاية التقرير ، قدم الأمين العام عددا من الملاحظات . فذكّر بأن التوصية الرئيسية في تقريره المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ كانت أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهودا متضافرة لإقناع اسرائيل بقبول الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة وأن تصحح ممارساتها لكي تمتثل تمام الامتثال لأحكام تلك الاتفاقية . واختتم تقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠ بالملاحظات التالية :

"والقضية المعروضة أمامنا اليوم تتمثل في ماهية الخطوات العملية التي يمكن ، في الواقع ، أن يتخذها المجتمع الدولي لضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي وحمايتهم . ومن الواضح أن النداءات العديدة - سواء الصادرة عن مجلس الأمن ، أو الصادرة عني بوصفي الأمين العام أو الصادرة عن الدول الأعضاء كل على حدة أو عن لجنة الصليب الأحمر الدولية ، وهي القيّمة على اتفاقيات جنيف - الى السلطات الاسرائيلية للتقيد بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة كانت غير فعالة . ومن الجلي أنه لضمان اتخاذ أية تدابير للحماية فإن تعاون السلطات الاسرائيلية ، في ظل الظروف الراهنة ، هو أمر ضروري تماما . ومع ذلك ، وبالنظر الى المسؤولية الخاصة للأطراف المتعاقدة السامية فيما يتعلق بضمان احترام الاتفاقية ، قد يرغب مجلس الأمن في دعوة الأطراف المتعاقدة السامية للاجتماع لمناقشة ما يمكن أن تتخذه من تدابير بموجب الاتفاقية .

"وسيكون من المضلل اختتام هذا التقرير - الذي ركز بصورة أساسية على الحاجة الى ضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال الاسرائيلي وحمايتهم - دون التأكيد على أن هناك نزاعا سياسيا يكمن في صميم الأحداث المفجعة التي أدت الى اتخاذ قراري مجلس الأمن ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) . ويدل إصرار الفلسطينيين على مواصلة "الانتفاضة" على رفضهم للاحتلال وتصميمهم على ممارسة حقوقهم السياسية المشروعة ، بما في ذلك حق تقرير المصير" .

وفي ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ وبعد أسابيع من المشاورات وصدور بيان عن رئيس مجلس الامن في نفس اليوم الذي وافق فيه أعضاء المجلس على فكرة أن عقد مؤتمر دولي للسلام ، في الوقت المناسب ، ويكون مشكلا على النحو السليم ، من شأنه أن ييسر الجهود الرامية الى تحقيق تسوية عن طريق التفاوض وسلم دائم في النزاع العربي الاسرائيلي اعتمد مجلس الامن بالاجماع القرار ٦٨١ (١٩٩٠) . وفيما يلي نص القرار :

"إن مجلس الامن ،

"وإذ يساوره بالغ القلق إزاء التدهور الخطير للحالة في جميع الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وإزاء العنف والتوتر المتزايد في اسرائيل ،

"وإذ يأخذ في الاعتبار البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن طريقة ونهج التوصل الى سلم شامل وعادل ودائم في النزاع العربي - الاسرائيلي ،

"٤ - يحث حكومة اسرائيل على أن تقبل سريان اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، قانونا ، على جميع الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وأن تلتزم التزاما دقيقا بأحكام الاتفاقية المذكورة ؛

"٦ - يطلب الى الامين العام أن يقوم ، بالتعاون مع لجنة الصليب الاحمر الدولية ، بمواصلة تطوير الفكرة المعرب عنها في تقريره (S/21919 و Corr.1) والمتعلقة بالدعوة الى عقد اجتماع للاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة ... ؛

"٧ - يطلب أيضا الى الامين العام رصد ومراقبة الحالة فيما يتعلق بالمدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي ، وأن يبذل جهودا جديدة في هذا الصدد على وجه الاستعجال ، وأن يستخدم ويعين ما يلزم من موظفي وموارد الامم المتحدة وغير ذلك من الموظفين والموارد الموجودين هناك في المنطقة وفي أماكن أخرى ، أو يستعين بهم ، في إنجاز هذه المهمة ، وأن يبقي مجلس الامن على اطلاع بصورة منتظمة في هذا الصدد "

وذكر التقرير الذي قدمه الامين العام الى مجلس الامن عملا بالقرار ٦٨١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ (S/22472) ، أن القرار ٦٨١ (١٩٩٠) يمثل خطوة جديدة من جانب مجلس الامن لانه يسند الى الامين العام ، للمرة الاولى ، مسؤولية مستمرة بالنسبة للمدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي . وفي الوقت نفسه ، يبرز القرار التزامات الاطراف المسؤولة بصفة رئيسية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ، عن ضمان حمايتهم ، ألا وهي اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، والاطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية .

الاجراءات التي اتخذتها منظمات اخرى

أعربت المنظمات الحكومية الدولية ، كالمجموعة الاقتصادية الاوروبية ، وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي فضلا عن مؤتمر رؤساء حكومات أو دول حركة بلدان عدم الانحياز ، منذ بداية الانتفاضة ، عن قلقها إزاء الحالة الخطرة في الارض الفلسطينية المحتلة وعدم توفر الحماية للشعب الفلسطيني . فعلى سبيل المثال ، صرح المجلس الاوروبي في إعلانه عن الشرق الاوسط الذي أعلنه في دبلن في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ أن الدول الاثنتي عشرة قد طلبت من اسرائيل مرارا الوفاء بالتزاماتها تجاه السكان الفلسطينيين في الاراضي التي تحتلها والتي تسري عليها اتفاقية جنيف الرابعة . ولاحظت تلك الدول أن اسرائيل تقاعست بشكل ملحوظ عن الوفاء بتلك الالتزامات في عدد من المجالات الهامة وقد أكدت الاحداث الاخيرة مرة

أخرى أن الوضع الراهن في الاراضي المحتلة لا يمكن تبريره وأن الموقف فيما يتعلق بمراعاة حقوق الانسان يدعو إلى الاسى . وشعورا منه بالقلق إزاء استمرار التقصير في حماية حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة فقد طلب المجلس الاوروبي اتخاذ مزيد من الإجراءات ، وذلك وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة وفي هذا الصدد ، أعرب المجلس الاوروبي عن دعمه للدور المفيد الذي يمكن ، بل الذي يجب ، أن تضطلع به الامم المتحدة ، فيما يتعلق بحماية السكان الفلسطينيين .

وعلى المعيد المحلي ، واصلت لجنة الصليب الاحمر الدولية الاضطلاع بنشاطاتها لتوفير الحماية والمساعدة في الارض المحتلة وذلك بالاستناد في الدرجة الاولى لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة التي تتطلب ، شأنها في ذلك شأن اتفاقيتي جنيف الاخريين لعام ١٩٤٩ ، من لجنة الصليب الاحمر أن تكون على استعداد في جميع الاوقات وفي جميع الظروف للاضطلاع بالمهام الانسانية التي عهد بها اليها بموجب هذه الاتفاقيات وفي عام ١٩٧١ ، أعلنت لجنة الصليب الاحمر أنها مستعدة للاضطلاع بكافة الوظائف المخصصة في هذه الاتفاقيات للسلطات المكلفة بالحماية

وقد تضاعفت نشاطات لجنة الصليب الاحمر الدولية في الارض الفلسطينية المحتلة منذ بدء الانتفاضة . وكما ذكر أعلاه ، اقتضت الضرورة وجود مزيد من المندوبين التابعين للجنة الصليب الاحمر الدولية في اسرائيل وفي الارض الفلسطينية المحتلة للاضطلاع بالانشطة المتعلقة بالاحداث التي انتابت الارض المحتلة منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، كزيارة الاشخاص المعتقلين ، والتحقق من أوضاع الاعتقال ، وتوفير المساعدة المادية للمعتقلين ، ورصد المرافق الطبية ، وبعد يد العون إلى فروع الهلال الاحمر المحلية ، وزيارة ضحايا الاحداث ، وتقييم الحالة العامة في القرى والمخيمات في الارض المحتلة ، وتوفير المساعدة المادية للعائلات التي صدرت الاوامر بهدم منازلها . ووفقا لما ورد في عدد تموز/يوليه - آب/اغسطس ١٩٨٨ من المجلة الدولية للصليب الاحمر ، اتصل وفد اللجنة أيضا بالسلطات بغية حل بعض المشاكل الناجمة عن انتهاكات القانون الدولي الانساني . وأرسل في ١٩ أيار/مايو تقريرا موجزا إلى وزير الدفاع الاسرائيلي ، لفت فيه انتباه سلطات الاحتلال لالتزاماتها ومسؤولياتها إزاء سلوك الجنود المكلفين بضبط الحشود . وفي ٣١ أيار/مايو ، أجرى مندوبو الصليب الاحمر تعدادا عاما في سبعة مراكز اعتقال عسكرية احتجز فيها أشخاص تم القبض عليهم بسبب الاحداث ، فسجلوا وجود ١٢٩ ٥ شخصا معتقلا هناك ، من ضمنهم ٩٣٩ ١ رهن الاعتقال الإداري ويتبين من تعدادين أجريا في عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٠ ، أن عدد المعتقلين قد تضاعف سنويا ، بوجه التقريب وعلاوة على ذلك ، واصل وفد لجنة الصليب الاحمر

الدولية الاضطلاع بأنشطته التقليدية لتوفير الحماية ، كزيارة السجون ومخافر الشرطة . ورغبة منه في تعزيز بنيته الأساسية التنفيذية ، أنشأ الوفد مرافق خاصة لوكالة للتتبع وافتتح في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٨ مكتبا جديدا في نابلس لتغطية الجزء الشمالي من الضفة الغربية .

وفي أواخر حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، قام السيد كورنيليو سوماروجا ، رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية ، بزيارة لاسرائيل وللضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين . ويتبين من النشرة الصحفية التي أصدرتها لجنة الصليب الأحمر الدولية بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أن الغرض الرئيسي من الزيارة هو التصدي للمشاكل الانسانية السائدة في الأراضي التي تحتلها اسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة . وفي هذا السياق ، أعرب الرئيس سوماروجا عن أسفه لرفض اسرائيل القبول الرسمي بمبدأ انطباق اتفاقية جنيف على الأرض المحتلة وأعلن عدم موافقته ، على اللجوء إلى هدم المنازل وطرد سكان تلك الأراضي كوسيلة من وسائل القمع ؛ وأشار أيضا إلى العواقب الإنسانية الوخيمة المترتبة على التوسع في استخدام الأسلحة النارية .

وخلال عقد الثمانينات كله ، تزايد اهتمام المنظمات غير الحكومية بقضية فلسطين ، وبصفة خاصة بفقدان الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين أثناء الانتفاضة . وقد عقدت المنظمات غير الحكومية في مجتمعاتها المحلية وبلدانها وعلى الصعيد الدولي أيضا عددا متزايدا من اجتماعات التضامن . ونظمت لجانا لتقصي الحقائق ؛ وجمعت المعلومات البيانية عن حالات انتهاك حقوق الانسان ؛ ونشرت مجموعة متنوعة من الرسائل الإخبارية والمواد الإعلامية في هذا الخصوص . وبحلول نهاية العقد ، قامت زهاء ٩٠ منظمة غير حكومية بتنسيق أنشطتها في سياق عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وساهمت المنظمات غير الحكومية ، من خلال أنشطتها ، في زيادة تفهم قضية فلسطين كما سعت إلى تعزيز حماية الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال العسكري منذ عام ١٩٦٧ .

ثالثا - أحوال المعيشة في الأرض الفلسطينية المحتلة

أكدت الجمعية العامة مرارا ، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٩٠ ، أن الاحتلال الاسرائيلي مناقض للمتطلبات الأساسية اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة . وأكدت الجمعية العامة أيضا في عام ١٩٨٢ أن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير هو شرط أساسي

لتنميته الاجتماعية والاقتصادية في الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وعلى الرغم من ذلك ، لجأت السلطة القائمة بالاحتلال حتى إلى تأجيل الانتخابات المحلية من أول عقد الثمانينات إلى آخره . ففي ظل الاحتلال الاسرائيلي لم تجر انتخابات البلدية في الضفة الغربية سوى مرة واحدة في عام ١٩٧٦ . ويقول المحللون إن سلطات الاحتلال الاسرائيلي قامت ، في غضون بضع سنوات من انتخابات عام ١٩٧٦ ، بطرد عدد كبير من رؤساء البلديات ، وواصلت عمليات الإبعاد وفرض الإقامة الجبرية في المنازل وفرض حظر التجول للتحكم في حلبة السياسة[٦] . وفي الوقت ذاته ، لجأت السلطة القائمة بالاحتلال إلى تعيين موظفي البلديات ، وحاولت ، في أوائل عقد الثمانينات ، إنشاء ما يدعى بـ "اتحادات القرى" التي كانت تتدخل في شؤون المؤسسات العامة القائمة . وعلاوة على ذلك ، كان المستوطنون الاسرائيليون يتمتعون بمزايا الحقوق السياسية على جميع مستويات الحكومة ويستخدمونها في التأثير في أحوال المعيشة في الارض الفلسطينية المحتلة لما يخدم مصلحتهم . وكما بحث ذلك آنفا ، فقد تم توطيد الاحتلال العسكري الاسرائيلي ، في الفترة قيد النظر ، لما فيه الإضرار بمصلحة الشعب الفلسطيني .

وتدل التقديرات والاسقاطات المتوفرة ، على أن ما يربو على ١,٨٥ مليون فلسطيني يعيشون حاليا في الارض الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . وفي نهاية عام ١٩٨٦ ، كان عمر ٧٥ في المائة من الفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة يقل عن ٣٠ عاما ، وكان نصف السكان الفلسطينيين تقريبا يتألف من أطفال تقل أعمارهم عن ١٥ عاما . وبعد أن بلغت معدلات الولادة المبلغ عنها للفلسطينيين أوجها في أواسط عقد السبعينات ، انخفضت المعدلات إلى حد ما أو بقيت ، أساسا ، على حالها في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٧ . وفي الضفة الغربية انخفضت معدلات الولادات الحية المبلغ عنها للفلسطينيين من ٤٢,١ إلى ٤١,٠ في الالف . أما في قطاع غزة فقد تراوح معدل الولادات الحية في حدود مستوى ٤٧,٧ في الالف . وفي عام ١٩٨٤ شهدت كلتا المنطقتين زيادات مؤقتة ومدت إلى ٤٨,٠ في الالف في الضفة الغربية و ٤٨,٣ في الالف في قطاع غزة[٧] .

وخلال عقد الثمانينات ، كان ما يقارب ثلث من تزيد أعمارهم عن ١٣ عاما من السكان الفلسطينيين في الارض المحتلة عاملين . وعلى امتداد فترات طويلة بعد عام ١٩٦٧ ، كان الأشخاص الراشدون الذين حصلوا على التدريب التقني والمهني ، وبصفة خاصة منهم الرجال ، يغادرون الارض الفلسطينية المحتلة بمعدل وصل في بعض الاحيان إلى ٣٠ الف شخص في السنة . وخلال أوائل عقد الثمانينات ، حصل انخفاض ملحوظ في الهجرة

المؤقتة سعيا وراء العمل خارج آماق العمل الفلسطينية والاسرائيلية ، وأخذ الاشخاص الراشدون الذين حصلوا على تعليم جيد في العودة من الخارج ، واستمر الارتفاع المشفوع بنمو مؤقت في معدل الزيادة الطبيعية ، وشكل كل ذلك عوامل ديموغرافية ساهمت في زيادة حاجة غير مشبعة إلى السكن وإلى الرعاية المحية والتعليم والخدمات العامة . وقد تفاقمت هذه الحالة بسبب السياسات التي انتهجتها السلطة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني .

وفي عام ١٩٧٧ ، أعلنت الحكومة أن الخدمات العامة الاسرائيلية في ميادين المحة والتعليم والرفاه الاجتماعي ستشمل بنطاقها السكان الفلسطينيين في الارض المحتلة ، وأنشأت في عام ١٩٨١ السلطة القائمة بالاحتلال ، ما يدعى بالادارة "المدنية" ، وفي عام ١٩٨٤، أدت أنظمة الطوارئ إلى شمول المستوطنين في الارض الفلسطينية المحتلة بنطاق التشريع الاسرائيلي ، وبذلك تم اخضاعها بصورة متزايدة للولاية الداخلية لاسرائيل وللسياسة العامة التي تقررها . وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في هذه الدراسة ، فقد استولت السلطة القائمة بالاحتلال منذ ذلك الحين على زهاء ٥٠ في المائة من الارض ، واتخذت ترتيبات لاستغلال جزء كبير من الموارد المنوية من المياه العذبة ، وأنشأت ما يزيد عن ٢٠٠ مستوطنة في الارض الفلسطينية ، وهذا غير أنشطة اسرائيل الاستيطانية في القدس المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وقد ذكر السيد اسرائيل شاهاك ، رئيس الاتحاد الاسرائيلي للحقوق المدنية وحقوق الانسان ، في مقال نشر في عدد ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ من مجلة Middle East International ، أن سياسات سلطة الاحتلال الاسرائيلي هدفت على مدى السنوات الـ ٢٣ الماضية إلى تدمير اقتصاد الارض المحتلة ووقف كل تنمية اقتصادية فيها . من ذلك على سبيل المثال أن سياسات مصادرة الاراضي وتخصيص المياه حالت بشكل فعال دون تنمية الزراعة الفلسطينية . ولا تختلف الحالة عن هذه بالنسبة إلى الصناعة والخدمات . والفلسطيني الذي يريد إنشاء مشروع تجاري أيا كان نوعه في الارض المحتلة يحتاج إلى ترخيص من السلطات الاسرائيلية ، والسياسة التي تقر بها هذه علنا تقوم على منع أي منافسة للسلع أو الخدمات الإسرائيلية . ولذلك يحظر على الفلسطينيين مثلا شراء الابقار الحلوب ، وعليهم شراء الحليب ومنتجات الالبان من الاسرائيليين . وإن نتائج فرض قيود مثل هذه جلية في رأي الكاتب . فهي لا تترك للسكان الفلسطينيين في الارض المحتلة سوى ثلاثة خيارات : الحصول على عمل داخل اسرائيل (أو في المستوطنات الإسرائيلية) ، أو الهجرة ، أو القبول بتدهور مطرد في مستوى معيشتهم والتخلي عن كل أمل في تحسينها . وقد ورد في دراسة رئيسية وضعها السيد ميرون بنفنيستي ، وهو خبير في السياسة العامة الاسرائيلية ، أن السياسات التي تنتهجها السلطات في إعداد الميزانيات قد زادت من حدة ظروف الكساد في الارض

المحتلة . والسياسات التي تنتهجها السلطات الاسرائيلية في إعداد الميزانيات تمثل التجسيد المتعمد الذي تتسم به السياسة الرسمية فيما يتعلق بالقطاع الانتاجي الفلسطيني علما بأن الانفاق الاستهلاكي الجاري كان يجب أن يكون أكبر ، ولاسيما في الخدمات المقصود بها تكوين رأس المال البشري كالصحة والتعليم . ويتضح من حسابات السيد بنفنيستي أن الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة يدفعون "ضريبة احتلال" إلى سلطات الاحتلال قدرت بعد ١٩ عاما برقم متحفظ يبلغ ٧٠٠ مليون دولار (الضفة الغربية وحدها) ، أي ما يساوي ضعفي ونصف مجموع تكوين رأس المال الحكومي خلال فترة الاحتلال المذكورة بأكملها . وهذه الحقيقة تدحض الادعاءات الاسرائيلية القائلة بأن انخفاض مستوى النفقات العامة والاستثمار ناجم عن قيود الميزانية فلو تم استثمار المجموع الصافي للتحويلات المالية في المنطقة بدلا من أن يضاف إلى النفقات العامة الاسرائيلية ، لكان من الممكن إحداث تحسين ملحوظ للخدمات المحلية ، وبصفة خاصة ، تطوير البنية الاساسية الاقتصادية المحلية[٨] .

وبالإضافة إلى القيود التي فرضتها السلطة القائمة بالاحتلال ، فقد أخل الإنكماش الاقتصادي الذي انتشر في المنطقة خلال أوائل عقد الثمانينات بالرفاه المادي للفلسطينيين . ففي عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٦ ، ارتفعت الاسعار في الضفة الغربية بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا ، وانخفض الدخل الزراعي بنسبة ٤ في المائة ، وتجاوزت نسبة البطالة ، التي لم تكن معروفة هناك حتى ذلك الحين ، ٣ في المائة . وبالنسبة للفلسطينيين ، فقد عنى الانكماش الاقتصادي انخفاضا في دخلهم الفردي بالقيم الحقيقية ، وتقلصا كبيرا في فرص العمل المتاحة لهم في الخارج ، وتدهورا ملحوظا في أوضاع معيشتهم . كذلك سجلت الأسواق الزراعية ، التي كانت تتوفر فيها مقادير كافية من المنتوجات ، انخفاضا في توريدات الكثير من الفواكه والخضار الاساسية . واشتد سوء التغذية وازداد تدهور البيئة في مناطق عديدة . وأصبح نقص المساكن واكتظاظها بصفة خاصة في النمط الأول من عقد الثمانينات . وبالرغم من أن متوسط كثافة السكن تحسنت تحسنا طفيفا خلال السنوات الست الأولى من العقد بالمقارنة مع عقد الستينات ، فإن متوسط كثافة السكن في عام ١٩٨٨ الذي بلغ ٣,٤ شخصا للغرفة الواحدة في الضفة الغربية و ٣,٦ شخصا للغرفة الواحدة في قطاع غزة يعتبر عاليا[٩] .

الجدول ١ - السكان الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة (تقديرات وإسقاطات)

المنطقة	١٩٨٣	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٩٠
قطاع غزة				
المجموع - بالآلاف	٤٧٧,٣	٥٦٥,٦	٥٨٩,٠	٦٧٣,
الفئات العمرية - ٣ في المائة	١٠٠,٠	١٠٠,٠		
صفر - ٤	١٩,٧	٢٠,٤		
٥ - ١٤	٢٧,٧	٢٨,٤		
١٥ - ١٩	١٢,٥	١٠,٤		
٢٠ - ٢٤	٩,٥	٩,٥		
٢٥ - ٢٤	١٢,٥	١٣,٩		
٢٥ - ٤٤	٥,٧	٥,٩		
٤٥ - ٥٤	٥,٩	٤,٧		
٥٥ - ٦٤	٣,٧	٤,٠		
٦٥ +	٣,٨	٣,٨		
القدس (الشرقية)				
المجموع بالآلاف	١٢٤,١	١٣٦,٥	١٣٩,٦	١٥٨,٠
الضفة الغربية				
المجموع - بالآلاف	٧٤٩,٣	٨٦٨,١	٨٩٥,٠	١٠١٢,٠
الفئات العمرية - في المائة	١٠٠,٠	١٠٠,٠		
صفر - ٤	١٨,٣	١٩,٧		
٥ - ١٤	٢٨,١	٢٧,٥		
١٥ - ١٩	١٢,٤	١٠,٤		
٢٠ - ٢٤	١٠,٧	١٠,٣		
٢٥ - ٢٤	١٠,٤	١٤,٠		
٢٥ - ٤٤	٥,٨	٥,١		

(يتبع)

الجدول ١ - السكان الفلسطينيون في الارض الفلسطينية المحتلة (تقديرات وإسقاطات) (تابع)

المنطقة	١٩٨٢	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٩٠
الضفة الغربية (تابع)				
٤٥ - ٥٤	٦,١	٤,٨		
٥٥ - ٦٤	٤,٣	٤,٥		
٦٥ +	٤,٠	٣,٧		
المجموع العام - بالالاف	١ ٣٥٠,٧	١ ٥٧٠,٣	١ ٦٢٣,٦	١ ٨٤٤,٠

المصدر : انظر الملاحظة ٤ أدناه . لم يجر تحديد رسمي لحجم وتكوين السكان الفلسطينيين ، منذ عقود .

وخلال ما يزيد عن ثلاثة أعوام من عمر الانتفاضة ، أدى لجوء السلطة القائمة بالاحتلال إلى استخدام العقاب الجماعي استخداما عاما وفوريا ومتكررا إلى إحداث أضرار بالغة بالقطاعين الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الفلسطيني . ففي الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٧ وعام ١٩٨٩ ، قدر أن مستوى معيشة الفلسطينيين قد انخفض بنسبة تقرب من ٥٠ في المائة وانفاقهم الاستهلاكي بنسبة ٤٠ في المائة ، ونشاطهم الاقتصادي بنسبة ٣٠ في المائة(١٠) . وقد أدى تدهور أوضاع المعيشة الخطير الذي شهدته الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الانتفاضة إلى زيادة الاعتماد على الذات لتوفير السلع والخدمات محليا "من الفلسطينيين إلى الفلسطينيين" ، وكثيرا ما كان ذلك يتم بواسطة لجان شعبية محظورة(١١) . ونظم الفلسطينيون اقتصادا للمقاومة والبقاء لتلبية احتياجاتهم المعيشية الأساسية جدا من خلال الزراعة التي تتولاها الأسرة والمجتمعات المحلية . بيد أن الجهود الهائلة المبذولة لتعزيز الاعتماد على الذات لم تتمكن من منع الشلل الاقتصادي الذي أصاب مجتمعات محلية بأكملها بسبب التدابير القمعية التي اتخذتها سلطات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني .

وقد تمثلت محنة الفلسطينيين الرازحين تحت ربقة الاحتلال العسكري من حيث الحالة الصحية في فداحة تكاليف الرعاية الصحية العامة ؛ واتباع منهج لا مركزي في الرعاية الصحية العامة عوضا عن توفير الخدمات الصحية العلاجية والاختصاصية وخدمات المستشفيات ؛ وولادة مواليد ذوي وزن منخفض لدى الولادة ؛ وانتشار أمراض الطفولة الشائعة وأمراض الجهاز التنفسي المرتبطة بالإصابة بالبرد ؛ والوهن الناجم عن الأوضاع البيئية غير الصحية كتلوث مياه الشرب . ويتبين في مقال بعنوان "اتحاد لجان العمل الصحي : إحدى الهيئات الأربع القائمة ببناء الهياكل الأساسية الصحية الشعبية في الدولة الفلسطينية" نشره "مركز المعلومات البديلة" ، القدس ، في News form Within ، في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، أن التقييدات التي فرضتها السلطة القائمة بالاحتلال على نظام الصحة الفلسطيني في فترة ما قبل الانتفاضة تضمنت الأمور التالية :

(أ) الحق ضرر بالغ بنطاق المستشفيات من جراء تحويل عدة مستشفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مراكز اعتقال أو سجون أو مكاتب للإدارة العسكرية ، وغلق المستشفيات أو حظر توسيعها - مما أدى إلى انخفاض نوعية الخدمات - ومنع بناء مستشفيات جديدة والحصول على المعدات واللوازم الطبية . كذلك انخفض عدد موظفي الرعاية الصحية نتيجة لرفض منح عدد كاف من تراخيص العمل . يضاف إلى ذلك أن العاملين في مجال الرعاية الصحية في المستشفيات الحكومية في الضفة الغربية وقطاع

غزة لا يتقاضون غير ثلث الاجر الذي يتقاضاه العاملون في نفس المهن في المستشفيات الاسرائيلية . اما نسبة الاطباء إلى السكان فتقدر بـ ٨ اطباء لكل عشرة آلاف نسمة في الارض المحتلة مقابل ٢٥ طبيبا لكل عشرة آلاف نسمة في اسرائيل .

(ب) تمثلت مجموعة اخرى من الممارسات فيما فرض على امكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية من قيود عن طريق زيادة أجور التأمين الصحي مرة بعد اخرى وتحديد حصص لعدد الفلسطينيين الذين يسمح بنقلهم إلى المستشفيات الاسرائيلية لدى الافتقار إلى المعدات أو الخبرة اللازمين كما هي الحال في الكثير من الأحيان في المستشفيات الموجودة في الاراضي المحتلة .

الجدول ٢ - مستشفيات القطاع العام في الضفة الغربية وقطاع غزة

	الضفة الغربية		غـــزة	
	١٩٦٧	١٩٩٠	١٩٦٧	١٩٩٠
عدد مستشفيات القطاع لعام	١٣	٩	٥	٥
عدد الاسرّة	١ ٢٦٥	١ ٠٠١	٩٥٥	٩٣٠
عدد السكان (بالملايين)	,٦٠	١,٠٣	٠,٣٦	٠,٦٧
عدد الاسرّة/١ ٠٠٠ نسمة	٢,١	٠,٩	٢,٧	١,٤

المصدر : استنادا الى تقرير خاص وارد في : MAP NEWS, Medical Aid for Palestinians Newsletter ، لندن ، ربيع عام ١٩٩١ .

(ج) الى جانب الطب العلاجي ، كان كل من الطب الوقائي والطب العام الاجتماعي هدفا لاعمال قمعية منهجية من جانب سلطات الاحتلال . ففي مجال العوامل البيئية ، نجد ، مثلا ، أن معظم المدن والبلدات والقرى ومخيمات اللاجئين تفتقر الى الماء الصالح للشرب ، الامر الذي يؤدي الى زيادة الإصابة بالامراض الطفيلية والمعدية . وفي نهاية القائمة ، كان هناك افتقار الى برامج شاملة للتثقيف الطبي والطب الوقائي ، ولاسيما في المناطق النائية والفقيرة .

وجاء في التقرير الذي قدمته وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى الى الجمعية العامة عام ١٩٩٠ أن معظم أبنية مراكز الرعاية المحية في غزة بحاجة الى استبدال أو الى تجديدات رئيسية . وثمة خطة لإنشاء مستشفى عام يضم ٢٠٠ سرير ، كما يجري العمل في عدة مشاريع في مجال الصحة البيئية ، وإن كان ذلك يتم ببط أحيانا بسبب العقبات التي تضعها قوات الامن الاسرائيلية . وقد تولت الاونروا تنفيذ برامج رئيسية من برامج الإصحاح البيئي في الضفة الغربية . ويذكر التقرير أيضا أن توريد المياه الصالحة للشرب في الارض المحتلة ظل يشكل مشكلة خطيرة خلال الفترة من عام ١٩٨٩ الى عام ١٩٩٠

وعلى الرغم من بعض أوجه التحسن التي طرأت على الحالة الصحية للسكان الفلسطينيين بالمقارنة مع السنوات السابقة ، فإن مستويات المؤشرات الصحية في أواسط الثمانينات اعتبرت غير كافية . مثال ذلك أن المعدل المبلغ عنه لوفيات الاطفال الرضع في الارض الفلسطينية المحتلة ، وهو حوالي ٣٠ لكل ١٠٠٠ طفل يولد حيا يشمل معدلات مغايرة تمثل تعدادات شديدة الإرتفاع تزيد بكثير عن ١٠٠ لكل ١٠٠٠ في المناطق الريفية في الضفة الغربية . ثم إن ذلك المعدل نفسه يفقد قيمته بالمقارنة مع المعدلات التي سجلت في أمكنة أخرى في أواسط الثمانينات ، كالمعدل البالغ ١٨ لكل ١٠٠٠ تقريبا لدى السكان العرب في اسرائيل والمعدل الذي يقل قليلا عن ١٠ لكل ١٠٠٠ لدى السكان اليهود في اسرائيل . وقد إزداد تدهور حالة الصحة العقلية في الارض الفلسطينية المحتلة بحلول أواسط الثمانينات ، الامر الذي يقتضي توفير الخدمات وجمع البيانات والتخطيط . وفي أوائل الثمانينات ، لوحظ إزدياد في الاضطرابات النفسية في الوقت الذي انتهجت فيه السلطة القائمة بالإحتلال سياسات قمعية وحشية في كثير من الاحيان وصفت بسياسات "الذراع القوية" والقبضة الحديدية . وبالرغم من أن توفير الخدمات للمصابين بأمراض عقلية خطيرة قد شهد بوادر تحسن في الفترة من عام ١٩٨٤ الى عام ١٩٨٥ ، فإن هناك اضطرابات عقلية ونفسية أقل وضوحا ناجمة عن الآثار المترتبة على الاحتلال العسكري وضم الأراضي المحتلة لاتزال مهملة .

ومنذ بداية الانتفاضة حملت زيادة سريعة في الطلب على الرعاية الصحية وعلى خدمات الطوارئ بوجه خاص . ويستدل من المعلومات المتوفرة أن عدد الإصابات الضخم قد تجاوز كليا طاقة المرافق الطبية غير الكافية أصلا . وعلاوة على ذلك ، فإن توفير الرعاية الطبية والمياه وتصريف القاذورات والخدمات الضرورية الأخرى كانت تخضع لمراقبة تقييدية من قبل سلطات الاحتلال . وأدى التوسع في فرض حظر التجول الى زيادة تفاقم الوضع . وقد تعرضت المستشفيات والمستوصفات لغارات متكررة من قوات الجيش الاسرائيلي ، ودمرت المعدات الطبية ، واعتدي على الموظفين الطبيين ، واعتقل المرضى . والمقال المشار إليه أعلاه عن حالة الفلسطينيين الصحية ، الذي نشر في عدد ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ من News from Within ، يشير الى أن السلطة القائمة بالاحتلال عمدت خلال الانتفاضة الى تطبيق التدابير القمعية والجائرة الاضافية التالية :

(أ) قبل كل شيء ، اتخذت تدابير لمنع الاشخاص الذين جرحوا في الانتفاضة من الحصول على ما يلزم لهم من الرعاية في المستشفيات . ويشمل ذلك تأخير ومنع نقل المصابين الى المستشفيات ، سواء كان ذلك بواسطة سيارات الاسعاف أو بواسطة السيارات الخاصة ، والقيام بهجمات متكررة على المستشفيات واعتقال المصابين بجراح داخل المستشفيات والمستوصفات ؛

(ب) زيدت أجور الخدمات الصحية الحكومية ، بحيث أصبحت تشكل عبئا خاصا على قطاعات الشعب الفقيرة . وقد زيدت أجور توفير الخدمات في المستشفيات والمستوصفات بنسبة ٧٠ في المائة ، كما سجلت زيادة ضخمة في مدفوعات التأمين الطبي ، مما أدى الى تخلي عدد كبير من الاسر عن التأمين الطبي الخاص بها . وفي حالة الاصابات المرتبطة بالانتفاضة ، يبلغ الاجر اليومي الذي تتقاضاه سلطات الاحتلال عن العلاج في المستشفيات ٣٨٠ شيكلا اسرائيليا جديدا (١٤٠ دولار) ، وهو مبلغ يتجاوز الدخل الشهري الاجمالي لما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الاسر الفلسطينية .

وقد قدم المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الى جمعية الصحة العالمية الرابعة والاربعين تقريرا مرحليا مؤرخا في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ عن الدعم التقني الخاص لتحسين الاوضاع الصحية للشعب الفلسطيني أشار فيه الى التوقف من عام ١٩٨٧ الى عام ١٩٩٠ في الاستثمارات الانتاجية في المستشفيات الحكومية في الارض الفلسطينية المحتلة . وذكر أيضا أن عدد المرضى الذين تستقبلهم المستشفيات الحكومية أخذ يتناقص كل عام بسبب التكاليف المانعة . (تصل كلفة السرير الواحد في اليوم الى ٣٠٠ دولار في القدس غير الاختصاصي ، وهو مبلغ تعجز الغالبية العظمى من الفلسطينيين عن

تحمله ؛ هذا فضلا عن أن النسبة المئوية للمشمولين بالضمان الاجتماعي من السكان لا تتجاوز ٢٠ في المائة) . وفي الوقت ذاته ، عملت المستشفيات الخيرية على زيادة انشطتها ، وتشكل نسبة الاستشفاء فيها ما يقرب من ٤٦ في المائة من المجموع . ووفقا للتقرير ، لايزال تدهور الظروف المحية في الاراضي العربية المحتلة بما فيها فلسطين يشكل باعثا رئيسيا على القلق .

وقد هددت ظروف التعليم غير المواتية بالخطر كلا من التنمية التربوية والثقافية للاطفال والتلاميذ الفلسطينيين خلال عقد الثمانينات . وأصبح الشبان الفلسطينيون في كثير من الاحيان هدفا لتدابير قمعية قاسية جدا تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال في المدارس والجامعات . وخلال الفترة من ١٩٧٩ الى ١٩٩٠ ، كان من بين العوامل الرئيسية التي اخلت بالتنمية التربوية للفلسطينيين في الارض المحتلة اغلاق المدارس والجامعات واخضاع تعيين واقالة المدرسين واعضاء هيئات التدريس في الجامعات لمراقبة واشراف السلطات العسكرية ؛ وتغيير المناهج الدراسية وفرض الرقابة عليها ؛ هذا بالاضافة الى عدم توفر هيئة تدريس واينية وصعدات مناسبة . كما انه لم يتسن انشاء الجامعة الفلسطينية في القدس التي اقترحت الجمعية العامة انشاءها مرارا . وخلال الانتفاضة ، كانت المدارس والجامعات تغلق لفترات طويلة ، مما منع التلاميذ من اكتساب المهارات الاساسية ودخول الامتحانات اللازمة للالتحاق بالمستوى التعليمي التالي . وحتى نهاية عام ١٩٩٠ ، كانت كل الجامعات الفلسطينية تقريبا لاتزال مغلقة ، كما كانت ترتيبات التدريس البديلة محظورة .

ونظرا لتدهور أوضاع المعيشة على نحو ينذر بالخطر خلال السنوات المتعرضة ، الامر الذي تطلب مضاعفة الجهود الذاتية ومنح اغاثة الطوارئ على نحو لم يسبق لها مثيل ، فقد ظلت الانتفاضة تؤكد ، بالنسبة الى الشعب الفلسطيني ، على اهمية انشاء مؤسسات اجتماعية - اقتصادية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بما فيها القدس ، تمهيدا لتقرير المصير التام ولاقامة دولة فلسطين المعلنة

رابعا - <u>تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني</u>

إن الحاجة الى تقديم المساعدة الى ما يربو على ١,٥ مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لدى وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، في الاردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والى ما يربو على ١,٨٥ مليون فلسطيني يعيشون تحت ربقة الاحتلال الاسرائيلي ، قد ازدادت باطراد خلال الفترة من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٩٠ . ومنذ أن أخذت اسرائيل ، بتطبيق تدابير قمعية بالغة القسوة ضد

المدنيين الفلسطينيين في سياق الانتفاضة التي بدأت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وبدء ازمة الخليج في آب/اغسطس عام ١٩٩٠ ، أصبحت الحاجة الى تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني عامة شاملة تقتضي بذل جهود واسعة النطاق لتوفير اغاثة الطوارئ . وعلى مدى السنين ، استجاب المجتمع الدولي للتخفيف من الجوانب الاساسية للمحنة المادية التي يكابدها الفلسطينيون الذين يبلغ تعدادهم في الوقت الحاضر زهاء ٦ ملايين نسمة[١٢] . فقد تولت منظومة الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية الاخرى ، ووكالات التنمية الثنائية ، والمنظمات غير الحكومية تنفيذ مشاريع في الارض الفلسطينية المحتلة والبلدان المجاورة . وتخضع أية مساعدة دولية تقدم الى الفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة لموافقة السلطات العسكرية الاسرائيلية .

ويتبين من تقرير الامين العام المؤرخ في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، والمعنون "تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني" ان الهيئات التالية التابعة لمنظومة الامم المتحدة قامت خلال عقد الثمانينيات بانشطة لتقديم المساعدة بما فيها الدراسات والابحاث ذات الصلة : برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، وصندوق الامم المتحدة للسكان . هذا وان النشاط الذي كان في بادئ الامر يهدف الى توفير اغاثة طارئة للاجئين الفلسطينيين عن طريق الامم المتحدة قد تطور في أواخر عقد الاربعينات ، بحيث أصبح يتضمن المساعدة الانمائية التي هي شكل من المساعدة اكثر بقاء .

الجدول ٢ - اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى الاونروا

البلد أو المنطقة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩٠
الاردن	٧١٦ ٢٧٣	٧٩٩ ٧٢٤	٨٧٠ ٤٩٠	٩٢٩ ٠٩٧
سوريا	٣٠٩ ٢٦٢	٢٤٤ ٦٣٦	٢٦٥ ٢٢١	٢٨٠ ٧٢١
الضفة الغربية	٢٢٤ ٠٢٥	٣٥٧ ٧٠٤	٣٨٥ ٦٢٤	٤١٤ ٢٩٨
قطاع غزة	٢٦٧ ٩٩٥	٤٢٧ ٨٩٢	٤٥٩ ٠٧٤	٤٩٦ ٢٣٩
لبنان	٢٢٦ ٥٥٤	٢٦٢ ٥٩٩	٢٨٨ ١٧٦	٣٠٢ ٠٤٩
المجموع	١ ٨٤٤ ٢١٨	٢ ٠٩٣ ٥٤٥	٢ ٢٦٨ ٥٩٥	٢ ٤٢٢ ٥١٤

المصدر : تقريرا المفوض العام للاونروا عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٨٨ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والاربعون ، الملحق رقم ١٣ (A/44/13) ، المرفق الاول ، الجدول ٢ ، الصفحة ٣٦ وعن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٨٩ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ (المرجع ذاته ، الدورة الخامسة والاربعون ، الملحق رقم ١٣ ، (A/45/13)) المرفق الاول الجدول ١ ، الصفحة ٣٢ .

الجدول ٤ - السكان الفلسطينيون في عدد مختار من البلدان والمناطق

(تقديرات)

البلد أو المنطقة	١٩٨٠	١٩٨٤
الاردن	١ ٠٣٥ ٠٠٠	١ ٢٢٦ ٢٠٠
اسرائيل	٥١٣ ١٠٠	٥٧٩ ٣٠٠
الامارات العربية المتحدة	٣٤ ٠٠٠	٤١ ٠٠٠
البحرين	١ ٦٠٠	١ ٧٠٠
سوريا	٢١٥ ٤٠٠	٢٤٥ ٣٠٠
الضفة الغربية	٨٢٢ ٤٠٠	٨٩٦ ٠٠٠
العراق	١٨ ٥٠٠	١٩ ٥٠٠
عمان	٥ ١٠٠	٥ ٧٠٠
قطاع غزة	٤٤٤ ١٠٠	٤٩٩ ١٠٠
قطر	٢٢ ٢٠٠	٢٦ ٨٠٠
الكويت	٣٦٤ ٥٠٠	٣٢٩ ٩٠٠
لبنان	٣٩٧ ٦٠٠	٢٧٥ ٠٠٠
ليبيا	١٩ ١ ٠٠٠	٢ ١٠٠ ٠٠٠
مصر	٣٢ ٠٠٠	٣٥ ٩٠٠ ٠٠٠
المملكة العربية السعودية	١١٧ ٤٠٠	١٤٤ ١٠٠ ٠٠٠
الولايات المتحدة الامريكية	٦٤ ٩٠٠ ٠٠٠	٨٧ ٧٠٠ ٠٠٠
اليمن (صنعاء)	٧٠٠ ٠٠٠	٧٠٠ ٠٠٠
المجموع	٣ ٩١٧ ٦٠٠	٤ ٤٤٣ ٨٠٠ ٠٠٠

المصدر : مكتب الولايات المتحدة لتقديرات التعدادات ، الجداول A-2 الى A-18 ، كما وردت في : Kevin G. Kinsella, Michael K. Roof "Palestinian Arab Population: 1950 to 1984" ، مركز البحوث الدولية ، مكتب الولايات المتحدة للتعدادات ، آذار/مارس ١٩٨٥ ، الصفحة ١٨ .

وظلت الأونروا تحتل مكان المدارة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني ، وقد قامت طوال العقد بتوفير المساعدة للاجئين الفلسطينيين بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، واليونيسيف ، ومنظمة الصحة العالمية . كما قام الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والاتحاد البريدي الدولي والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية بتوفير فرص التدريب بعض الفلسطينيين الأفراد . وكانت الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الشعب الفلسطيني تتعلق بمجالات البحث ، وتحليل وتنظيم البيانات ذات الصلة ؛ والهياكل الأساسية ؛ والزراعة ؛ والصناعة ؛ والعمالة ؛ والتعليم والتدريب المهني ؛ والصحة ؛ والرعاية الاجتماعية ؛ والمستوطنات البشرية . ومنذ بداية أواسط عقد الثمانينات عقدت اجتماعات مشتركة بين الوكالات بشأن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني القصد منها تقييم النجاح المحرز في هذا الميدان واستكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ هذه المساعدات الاقتصادية والاجتماعية .

وخلال العقد المنصرم ، قدمت الأونروا المساعدة الى اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والأرض المحتلة المؤلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومن بينهم الفلسطينيون الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين والذين يبلغ عددهم في الوقت الحاضر ما يربو على ٤,٢ ملايين نسمة ، وتتألف المساعدة المستمرة التي تقدمها الأونروا من برنامج عادي يشمل التعليم والصحة والاغاثة والخدمات الاجتماعية وذلك بالاضافة الى برامج الطوارئ والحالات الخاصة . وتوفر الأونروا ، في إطار برنامجها التعليمي ، التعليم في المدارس لنحو ٣٥٧ ٠٠٠ طفل لاجئ ، حتى الصف التاسع ، والتدريب المهني والتقني لـ ٥ ٠٠٠ متدرب من الشبان والشابات ، وما يزيد على ٥٠٠ منحة دراسية جامعية . وهي توفر في إطار برنامجها الصحي خدمات الرعاية الصحية الأولية عن طريق شبكة تتألف من حوالي ١٠٠ مركز صحي . والخدمات الصحية ، التي تشتمل على الرعاية الطبية العلاجية والوقائية ، تركز على حاجات الجماعات المستضعفة من السكان ، ولا سيما منهم الأمهات والأطفال ، كما تحتفظ بخدمات الاصحاح البيئي في ٦١ مخيما للاجئين . ويشمل برنامج الاغاثة والخدمات الاجتماعية تقديم الأغذية والمساعدات الأخرى الى ما يقارب ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ من أكثر اللاجئين حاجة ، وتوفير الخدمات الاجتماعية كالأنشطة الخاصة بالنساء وبالجماعات الأخرى المحرومة ، بمن فيهم العاجزون ، وذلك فضلا عن المشاريع المدرّة للدخل . وبالاضافة الى برنامجها العادي ، تتيح الأونروا برامج طوارئ للفلسطينيين في لبنان

منذ عام ١٩٨٢ ، وفي الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٨٨ . ويتضمن البرنامج الاخير توفير المساعدة الغذائية ، والخدمات الطبية الاضافية لضحايا الاحداث وقدرا من الحماية عن طريق المساعدة العامة واعداد اضافية من الموظفين الدوليين . وفي قطاع غزة والضفة الغربية تم توزيع ما يقرب من ٣٠٠٠٠ طن من السلع الغذائية على العائلات المحتاجة في عام ١٩٨٩ . ووضعت الوكالة ، أيضا ، برنامجا خاصا من أجل المساعدة على تحسين الهياكل الاساسية في الارض الفلسطينية المحتلة . وتموّل برامج الوكالة باكملها تقريبا بالتبرعات .

وقد طلبت الجمعية العامة ، في قرارها المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشان تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني ، من منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة تقديم المساعدة الغذائية الى الشعب الفلسطيني في الارض الفلسطينية المحتلة كما طلبت من المجتمع الدولي ، والمنظمات التابعة لمنظومة الامم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، مواصلة وزيادة المساعدة التي تقدمها الى الشعب الفلسطيني ، وذلك بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية . ودعت الجمعية العامة الى منح المصارف الفلسطينية امتيازات تجارية وتدابير تفضيلية ملموسة على أساس شهادات المنشأ الفلسطينية ، وتسهيل انشاء مصارف انمائية فلسطينية في الارض الفلسطينية المحتلة ، بغية تشجيع الاستثمار والانتاج والعمالة والايرادات .

وقد قامت منظمات دولية حكومية أخرى بتقديم المساعدة الى السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال العسكري الاسرائيلي خلال الفترة من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٩٠ . ويتبين من المعلومات الواردة في الفقرة ٨٣ ، من مرفق تقرير الامين العام المؤرخ في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٣ عن السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الارض الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة ، ان الدول العربية كان لها دور نشط في هذا المجال . مثال ذلك أنه تم خلال مؤتمر القمة العربي التاسع الذي عقد في بغداد في عام ١٩٧٨ انشاء صندوق خاص لاتاحة الموارد اللازمة لمشاريع التنمية في الاراضي المحتلة ، وهو صندوق كانت تديره اللجنة المشتركة الاردنية الفلسطينية . وقد خصصت هذه الموارد بصورة رئيسية لمساعدة البلديات الفلسطينية في الارض المحتلة ، فاستخدمت في الدرجة الاولى لتمويل الهياكل الاساسية المحلية كالطرق والمدارس والمستشفيات والمنشآت البلدية الاخرى مع تخصيص شيء من المساعدة للزراعة والمناعة . وقدر أن هذه الاموال قد غطت ٦٠ في المائة من ميزانيات التشغيل للبلديات و ١٠٠ في المائة من ميزانياتها الانمائية . ويتضح من التقرير ، ان السلطات العسكرية عمدت ، منذ آب/أغسطس ١٩٨١ الى فرض قيود متزايدة الصرامة على نقل واستخدام هذه الاموال .

وثمة أمثلة أخرى عن المساعدات الحكومية الدولية المقدمة خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة ، تضمنت ما يلي : شاركت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية ورابطات الجامعات العربية في العمل مع الجامعات الفلسطينية في مجال التعليم العالي . وفي عام ١٩٨٨ ، وافق مجلس ادارة صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة الأوبك على تخصيص أموال ، بادارة الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لجمعية الهلال الأحمر وجمعية أصدقاء المريض وذلك للمساعدة على تمويل مشروعين رئيسيين لتوفير الرعاية الصحية الأولية في الضفة الغربية[١٤] . وأصدر المجلس الأوروبي اعلانا عن الشرق الأوسط في مدينة دبلن في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، تناول فيه أمر زيادة أنشطة المعونة التي تقدمها الجماعة الأوروبية واتخاذ مبادرة تجارية ناجحة تتعلق بزيادة تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية الى بلدان الجماعة الأوروبية . وخلصت أجزاء البيان ذات الصلة الى ما يلي :

"تعبيرا عن الأهمية التي يعلقها المجلس الأوروبي على تيسير تنفيذ برنامج الاتحاد الموسّع الموضوع لصالح سكان الأراضي المحتلة تنفيذا عاجلا وفعّالا ، فإن اللجنة مدعوّة لتعيين ممثل لها في الأراضي المحتلة في موعد قريب لتحقيق هذا الغرض"

وتولت منظمات غير حكومية من بلدان عديدة تنفيذ مشاريع لتقديم المساعدة بصورة مستقلة أو تنفيذها ، على سبيل المثال ، بمساعدة مالية من وكالات ثنائية كوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ، التي كانت قد شرعت في تنفيذ برنامج لتقديم المساعدة الى الفلسطينيين في أواسط عقد السبعينات . وخلال عقد الثمانينات ، اضطلعت منظمات تطوعية خاصة تنتمي الى الولايات المتحدة ببرامج لتقديم المساعدة في قطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية . ويتبين استنادا الى معلومات جزئية أن بين المنظمات المذكورة مؤسسة امريكا للتعليم والتدريب في الشرق الأوسط ، (وكانت تدعى سابقا الأصدقاء الامريكيين للشرق الأوسط) ، ولجنة خدمات الأصدقاء الامريكيين (وهي الجهاز الخدمي لكنيسة الكويكر) ، والمعونة الامريكية للاجئين في الشرق الأدنى ، ومؤسسة تنمية المجتمعات المحلية (وهو أحد مشاريع منظمة انقاذ الأطفال) وخدمات الاغاثة الكاثوليكية والجمعية التعاونية للاغاثة الامريكية في كل مكان ، والبعثة المسيحية للأرض المقدسة ، واللجنة المركزية للطائفة المنووية (التابعة للكنيسة المنووية للولايات المتحدة)[١٥]

ويتبين من البيان الذي أدلى به الوفد السوفياتي أمام اللجنة السياسية الخاصة للجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، أن اللجنة السوفياتية للتضامن مع بلدان آسيا وافريقيا تقوم بتوفير المساعدة المادية كما أنها ستقدم منحا الى مجموعة من الطلاب الفلسطينيين للدراسة في مؤسسات التعليم العالي في الاتحاد السوفياتي .

وبوصفها وكالة ذات طابع غير حكومي تمثل الأب الاقدس ، عملت البعثة البابوية الاسقفية المعنية بفلسطين كقناة تمر عبرها الموارد الآتية من عديد من المنظمات الخيرية الكاثوليكية . وقد قامت بتنسيق جهودها بالتعاون الوثيق مع بعض الوكالات الاوروبية مثل Misereor و Missio و Kindermissionwerk و Kinderhilfe Bethlehem و Aid to the Church In Need وأسقفية كولون الكبرى وغيرها . وخلال الفترة من عام ١٩٨٩ الى عام ١٩٩٠ ، واصلت البعثة البابوية المعنية بفلسطين تلبية الاحتياجات الجارية للمشكوبين في الشرق الاوسط عن طريق مكاتبها في عمان وبيروت والقدس . ومنذ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٨٧ ، وهو الشهر الذي بدأت فيه الانتفاضة الفلسطينية ، قامت بتزويد الاسر المحتاجة والمدارس والمجتمعات المحلية بالامدادات الطبية لحالات الطوارئ والاجهزة الطبية والموظفين والامدادات الزراعية ، وغيرها من المساعدات(١٦) .

وعلى الرغم من الجهود المتنوعة المبذولة على الصعيد الدولي للتصدي للتدهور المتسارع في أحوال المعيشة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني ، فلم يكن في الامكان لا وقف عملية التدهور ولا عكسها . وخلال عقد الثمانينات ، استمر حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما فيها ، كما ذكر آنفا ، الحقوق المرتبطة بتقريره لتنميته الاجتماعية الاقتصادية . وقد أدت الاحداث المرتبطة بالانتفاضة ، في نهاية العقد قيد الاستعراض ، الى تدمير جزء كبير من البنية الاجتماعية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة والى مضاعفة الحاجة الى تقديم المساعدة الدولية العاجلة . وفي مذكرة صدرت بتاريخ ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، تناول المدير العام لدائرة الشؤون الاقتصادية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية مسألة الخسائر الاقتصادية المباشرة التي تكبدها الفلسطينيون نتيجة لأزمة الخليج ، التي بدأت في آب/أغسطس . وأورد تفاصيل الايرادات والتحويلات التي فقدها الفلسطينيون في الارض المحتلة والتي بلغت قيمتها ، في ذلك الوقت ، ٧٤٧ مليون دولار . وورد في المذكرة أن معاناة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة ، بالمقارنة مع الذين يعيشون في أماكن أخرى ، هي دون أي شك أشدها قسوة . لانها تأتي بالاضافة الى المعاناة الشاملة والعامة التي سببها الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ ، والى أعمال القمع

التي مارسها منذ ذلك الحين ، والتي بلغت اقصى درجات الوحشية والعشوائية منذ بدء الانتفاضة ، التي اندلعت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ولاحظ المدير العام أن المجتمع الفلسطيني المذكور قد عانى نوع من انواع الجور التي لا يمكن تصورها ، واشار الى الجوانب السياسية والاقتصادية والجسدية والنفسانية والثقافية المترتبة للحرمان والجور اللذين الحقا بالفلسطينيين جماعات وافرادا على السواء ، بمجتمعهم باسره .

خامسا - خلاصة

كانت قضية فلسطين ، التي تكمن في صميم النزاع العربي الاسرائيلي في الشرق الاوسط من اهم شواغل المجتمع الدولي طيلة الجانب الاكبر من القرن العشرين . وقد انقضت فترة تزيد عن الاربعين عاما بكثير وهذا الشاغل يستأثر بمقدار من وقت الامم المتحدة واهتمامها يزيد على ما أولي لاية مشكلة دولية اخرى . وتوافق الاراء الذي وصل اليه المجتمع الدولي والذي يقضي بحل هذه المشكلة عن طريق تسوية تفاوضية تتم تحت اشراف الامم المتحدة لا يمكن تنفيذه لاسباب خارجة عن ارادة الامم المتحدة . ومع ذلك ، فقد شهد عقد الثمانينات بذل جهود حكومية دولية متزايدة لايجاد حل سياسي عادل لقضية فلسطين . وفي عام ١٩٨٣ ، طالب المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذي عقد في مكتب الامم المتحدة في جنيف ، بعقد مؤتمر سلام دولي للشرق الاوسط . وحوالي نهاية العقد ظهرت درجة من الاتفاق لم يسبق لها مثيل فيما يتعلق بالرغبة في عقد مؤتمر السلام الدولي المقترح . واستمرت الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة في التصويت لصالح التوصل الى احلال سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة عن طريق تسوية تفاوضية ، واخذت منذ عام ١٩٦٩ تعيد التاكيد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف

وطوال عقد الثمانينات ، كانت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تومي دون انقطاع بأن تبذل جميع الدول ، ولاسيما الموجودة فيها في المنطقة ، فضلا عن مجلس الامن ، جهودا وطيدة العزم تنتهي بوقف ذلك النزاع والشروع في عمل دؤوب للاهتداء الى حل دائم وشامل . وكررت اللجنة في مناسبات عديدة تاكيدها انه ينبغي بذل جهود ملحة لعقد مؤتمر السلام الدولي المقترح للشرق الاوسط ولضمان حماية الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت ربقة الاحتلال الاسرائيلي .

وقد اكتسبت الجهود التي تبذلها اللجنة طابعا أكثر الحاحا بسبب أزمة الشرق الاوسط التي أخذت تتزايد حدة منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، والخطر الشديد المتمثل في احتمال حدوث مواجهة مسلحة جديدة تترتب عليها عواقب وخيمة بالنسبة الى القضية الفلسطينية والى السلم والامن في جميع ارجاء المنطقة وخارجها . وقد حثت اللجنة مجلس الامن على أن يبدي من العزم لدى معالجته لقضية فلسطين مثل ما أبداه لدى تصديه لازمة الخليج . وبينت أن ايجاد حل فوري وعادل لقضية فلسطين أمر ذو أهمية أساسية بالنسبة الى تحقيق السلم والامن الدائمين في الشرق الاوسط بكليته .

وذكر الامين العام ، في تقريره عن أعمال الامم المتحدة الصادر في عام ١٩٨٩ ، أن الحالة في الشرق الاوسط لا تزال مصدرا لقلق بالغ وشديد . لا بسبب المبادئ والقضايا السياسية التي تنطوي عليها فحسب ، بل أيضا بسبب اتساع نطاق المعاناة الانسانية الناجمة عن التقاعس عن ايجاد حل لتلك القضايا . وقد تلاشت الآمال المعقودة على احراز تقدم مبكر في عملية احلال السلام التي شجعها الزخم الدبلوماسي الذي أعقب القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٨ ، ليحل محلها ، بكل أسف ، شعور بعدم الثقة والشك بين الاطراف المعنية . ولم يحالف النجاح ما بذل من جهود شتائية ترمي الى تشجيع اجراء حوار مباشر بين الفلسطينيين والاسرائيليين . وقد قال الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة في عام ١٩٩٠ :

"ولا يزال الشرق الاوسط ككل أكثر مناطق العالم تفجرا في الوقت الراهن ؛ فالمظالم الطويلة الامد ، التي اشتدت حدتها لسنوات ، زادها سوءا سباق تسلح متصاعد في المنطقة تسبب في وجود ترسانة مهلكة من أسلحة الدمار الشامل . وفي الاجل الطويل ، لن يحل سلام دائم في الشرق الاوسط إلا عندما تحكم مبادئ القانون الدولي العلاقات بين الدول . وتحل المنازعات بالوسائل السلمية ، وتتحقق آمال المحرومين من حقوقهم ، ويتوطد أمن المنطقة والترتيبات الاقتصادية التي تأخذ في الاعتبار شواغل جميع الاطراف في المنطقة"(١٧) .

الحواشي

(١) انظر : قضية فلسطين ، الامم المتحدة ، ١٩٨١ .

(٢) تقرير الامين العام عن قضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط ، الجمعية العامة ، الدورة الخامسة والاربعون ، ومجلس الامن (A/45/709-S/21929) ، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، الصفحة ٩.

(٣) انظر : M. Benvenisti, 1986 Report (Jerusalem, The West Bank Data Base, 1986), p. 40 .

(٤) انظر : Statistical Abstract of Israel, 1989, No. 40 (Jerusalem, Central Bureau of Statistics, Government of Israel, 1989), tables II/5, XXVII/1 , XXVII/2 ; Statistical Abstract of Israel, 1988, No. 39 (Jerusalem, Central Bureau of Statistics, Government of Israel, 1988), table XXVII/4, الخلاصة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٤/١٩٨٥ العدد ٦ (دمشق ، المكتب المركزي للاحصاء ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٨٦) ، الجداول الثاني/٢ والثاني/٣ ، والثالث/٢ والثالث/٣ ؛ Statistical Abstract of Israel, 1983, No. 34, (Jerusalem, Central Bureau of Statistics, Government of Israel, 1983), table II/4, Census of Population and Housing 1967: East Jerusalem, Part II. (Jerusalem, Central Bureau of Statistics, Government of Israel, 1970), table 8; and Census of Population and Housing 1967: East Jerusalem, Part I, (Jerusalem, Central Bureau of Statistics, Government of Israel, 1968), tabel 2; اوردت في صحيفة "النيويورك تايمز" في عددها الصادر في ٢٤ ايار/مايو ١٩٩١ ، الصفحة ٣ - الارقام الرسمية التالية الماخوذة من الاحصاء الذي اجرته الحكومة الاسرائيلية : الضفة الغربية : اكثر بقليل من مليون فلسطيني ، ٥٠٠ ١ مستوطن ؛ قطاع غزة - ٦٥٠٠٠ فلسطيني ، ٤٠٠ مستوطن .

(٥) Benvenisti, op.cit., p.30 .

الحواشي (تابع)

(٦) انظـــر : Emile Sahliyeh, In Search of Leadership: West Bank: Politics Since 1967, (The Brookings Institution, Washington. D. C., 1988), p.8

(٧) انظر الحاشية ٤ أعلاه .

(٨) انظر : Benvenisti, op.cit.,pp. 16 and 19 .

(٩) تستند المعلومات الـــى : Statistical Abstract of Israel, 1989, table XXVII/14 Palestinian Children, p. 17E .

(١٠) انظر تقرير المدير العام ، منظمة العمل الدولية ، مؤتمر العمـــل الدولي ، الدورة السادسة والسبعون ، ١٩٨٩ ، المرفق الثالث ، الصفحة ١١ .

(١١) انظر مجلة "النيويورك تايمز" ، ٩ كانون الأول/ديسمبـــر ١٩٨٨ ، الصفحة ١٠

(١٢) تستند المعلومات الى : الاطفال الفلسطينيون في الارض الفلسطينيـــة المحتلة ، الامم المتحدة ، ١٩٩٠ ، الصفحات ٣٦ - ٣٨

(١٣) استنادا الى الجدول ٤ ، الاسقاطات ، والى القدس المقدسة (شهريـــة) عمان ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، العدد ٤٣ ، الصفحة ١٤ (باللغة العربية) .

(١٤) انظر "أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الارض الفلسطينية المحتلـــة" ، تقرير الامين العام المؤرخ في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، (الوثيقـــة A/40/373 ، المرفق) ، الفقرة ٧٣ ، و "نشرة الاونروا" ، أيار/مايو ١٩٨٨ ، الصفحة ٦٣ .

(١٥) انظـــر : J. Richardson, "Tug-of-war: American voluntary organizations in the West Bank". in Journal of Palestine Studies. Vol. XIV, No.2, 1985, pp. 138-141

الحواشي (تابع)

(١٦) انظـــر : A. David, "The pontifical mission for Palestine", in Catholic Near East, Vol. 15, No.2, 1989, p. 10f.

(١٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والاربعـــون ، الملحق رقم ١ (A/45/1).

- - - - -